مقدمة في النحو

من إملاء الشيخ محمد بن أبي الفرج الصقلي

المعروف بالذكي

[٤٢٧ - ٥١٠ هـ]

تحقيق ودراسة

الدكتور / محسن سالم العميري

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

بجامعة أم القرى

المكتبة الفيصلية

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ الشَّيخُ الإِمَامُ الأَجلُّ أَبُو عَبدِ اللَّهِ مُحمَّدُ بنُ الفرَجِ الصَّقلِّيِّ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ :

أَمَّا بَعدَ حَمْدِ اللَّهِ ربِّ العَالَمِينَ والصَّلاَةِ عَلَىٰ نبيِّهِ مُحمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ، فَإِنِّي تَأَمَّلْتُ مَا نَقَلَهُ بَعضُ الرُّوَاةِ مِنْ أَنَّ الدّنيا كُلَّهَا جَهلٌ وَمَوَاتٌ إِلاَّ مَا كَانَ مِنْ عِلْمٍ ، وَالعلْمُ كلُّه حُجّةٌ إِلاَّ مَا كَانَ بِعَمَلٍ ، وَالْعَمَلُ كُلُّهُ هَبَاءٌ مَبثُوثٌ لاَ يَعْبَأُ اللَّهُ بِهِ إِلاَّ مَا كَانَ بالإِخْلاَصِ وَصَاحِبُ الإِخلاَصِ عَلَىٰ خَطَرٍ عَظيمٍ لاَ يَعلَمُ قَدرَهُ إِلاَّ رَبُّ العَالمِينَ حَتَّىٰ يتّصلَ خَلاَصُهُ بالموتِ إِذِ الأَعمَالُ بِخَواتِيمِهَا ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾[1] .

ثُمَ تَأَمَّلْتُ مَرَاتِبَ العُلُومِ فَلَمْ أَرَ عِلْمَاً أَنْفَعَ وَلاَ أَجْدَىٰ وَلاَ أَجْمَعَ لِمَصَالِحِ الّدينِ وَالدُّنْيَا مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ/ الَّذِي به يَتَوَصَّلُ الْعبدُ إِلَىٰ معرفةِ مَا شَرَعَ لَهُ الربّ عزّ وجلّ مِن فَرضٍ[2] وَنَدْبٍ[3] ، وَحَظْرٍ[4] وَإِبَاحَةٍ[5] ، وَبِهِ تُفْهَمُ سَائِرُ مَعَانِي القرآنِ وَأَحادِيثُ النَّبيّ ـ عَلَيه السَّلاَمُ ـ وَآثَارُ الصَّحابَةِ ٧٢/ب

---

(١) الحجر : ٩٩ .

(٢) الفرض : ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه ، ويكفر جاحده ، ويعذب تاركه .

(٣) الندب : هو كل ما في فعله ثواب وليس في تركه عقاب .

(٤) الحظر : وهو ما يثاب تاركه ويعاقب فاعله كشرب الخمر .

(٥) الاباحة : هي الاذن بإتيان الفعل كيف شاء الفاعل .

(انظر هذا في كتاب التعريفات للجرجاني) .

والتّابِعِينَ لهم بإحسَانٍ المشتَمِلَةُ عَلَىٰ تفصيلِ الحلَالِ مِنَ الحَرَام ، وَالْقُرَبِ مِنَ ٱلْآثَام وَسَائِرِ الأحْكَام ، وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ الخليفتين - عليهمَا [السَّلَامُ](١) - أبَا بَكْرٍ وعمَرَ كَانَا يَقُولَانِ : « لَحِفْظُ بَعْضِ إعْرَابِ الْقُرآنِ أحبُّ إلَينا مِنْ حِفْظِ بَعْضِ حُرُوفِهِ »(٢) وَكان يُقَالُ : « إنَّ عورةَ كلِّ إنسانٍ بينَ رجليه وعورة كُلِّ لحّانٍ بينَ فَكّيهِ » ، وَحَكَى أبو العبّاسِ أحمدُ بنُ يَحيَىٰ(٣) عَن بعضِ مَن يُشَارُ إليهِ أنّه قَرَأَ يوماً : ﴿ إنَّمَا يَخْشَىٰ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ ﴾(٤) ، فَقِيلَ لَهُ(٥) : فَقَدْ كَفرْتَ يَا هَذَا بجعلِكَ « اللَّهُ » تَبَارَكَ وتَعَالَىٰ يَخْشَىٰ العُلَمَاءَ . وَسَمِعَ بَعْضُهُم بَعْضَ القُرّاءِ يَقْرَأُ : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾(٦) - بفتحِ التّاءِ(٧) - فقَالَ : سُبحَانَ اللَّهِ/ قَدْ كَانَ هَذَا /١٧٣أ

---

(١) اضافة يوجبها المقام ، والخليفتان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما شهرتهما تغني عن التعريف بهما .

(٢) انظر أخبار النحويين لابن أبي هاشم المقرىء ٢٧ برواية « أعجب » بدل « أحب » ، وايضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٠ برواية « لبعض إعراب القرآن أعجب الينا . . » ، والقرطبي ١/ ٢٣ نقلاً عن ابي بكر ابن الانباري ، وحروف القرآن هي قراءاته .

(٣) وهو المعروف بثعلب من أئمة الكوفيين في النحو واللغة ، ولد سنة (٢٠٠) وتوفي سنة ٢٩١ هـ .

ترجمته في انباه الرواة ١/ ١٣٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٦ ، ونزهة الالباء ٢٢٨ ، وفيه مصادر ترجمته .

(٤) فاطر : ٢٨ .

(٥) قال الزمخشري في الكشاف ٣/ ٣٠٨ : « فإن قلت : فما وجه قراءة من قرأ - إنما يخشى اللّهُ من عباده العلماءَ - وهو عمر بن عبد العزيز ، ويحكى عن أبي حنيفة ؟ قلت : الخشية في هذه القراءة استعارة ، والمعنى : إنما يجلهم ويعظمهم كما يجل المهيب المخشى من الرجال بين الناس من بين جميع عباده » ، والقراءة المشهورة بنصب لفظ الجلالة ورفع « العلماء » انظر البحر المحيط ٧/ ٣١٢ ، والقرطبي ١٤/ ٣٤٤ .

(٦) البقرة : ٢٢١.

(٧) نسبت هذه القراءة في البيان والتبيين ٢/ ٢١٩ للمقرىء سابق الأعمى اللحان ، والذي أجابه ابن جابان ، وانظر كذلك عيون الأخبار ٢/ ١٦٠ في كتاب « العلم والبيان والاعراب واللحن » ، والقراءة التي أجمع عليها القراء بضم التاء ، أي ولا تنكحوا المشركين بناتكم ، ولكنه لما قرأ الأعمى بالفتح التبس فيه المذكر بالمؤنث ، فجاوبه ابن جابان على ذلك .

قبيحاً قبل الإسلام فكيف بعده ! فقيل لهُ : إنّه من لحن القارىء والتنزيل بخلافه ، ولعن القارىء وسبّهُ وقال : اعزلوهُ عن الإمامة بالعوامّ ؛ فإنّه يُحل الحرام .

وكان الأصمعيُّ[1] يقولُ : تعلّموا النّحوَ ؛ فإنّ بني إسْرائيلَ كفروا بكلمةٍ قالَ اللّهُ عزّ وجلّ : يا عيسىٰ أنتَ نبيّ وأنا ولّدْتُكَ ، بتشديد [اللاّم][2] ، معناهُ أوجدتُكَ وخلقتُكَ ، فخفّفوها فصارَ كُفراً .

فلمّا رأيتُ هَذا الشّأنَ كُلّ يومٍ في نقصانٍ ، والنّاسُ من الإعراض عنه والاشتغالِ بغيره في شأنٍ رأيتُ أن أجْمعَ أبواباً مِنْهُ لِحَملةِ كِتابِ اللّهِ عزّ وجلّ وَرُواةِ حديثِ نَبيّهِ عليه السّلامُ وطَلَبةِ الفقهِ لا يَستغني عَنها أحدٌ في فنّ من فنُونِ الشّرعِ رجَاءَ ثَوابَ اللّه عزّ وجلّ والتمَاسَ دُعاء مَن يَعتصمُ بِهَا عَن مزلة الجَهْلِ ، ورَجَوتُ أن يبقى أثراً من آثارِ الخير ونَسْألُ اللّهَ أن ينفعَ بِهَا مَن جمعَ وجُمِعَتْ لَهُ ، وصَلّىٰ اللّهُ علىٰ نَبيّهِ محمّدٍ وآلِهِ .

---

(1) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، كان صاحب نحو ولغة وغريب وملح ، وهو بصري غلبت عليه اللغة ، وتوفي رحمه الله سنة ٢١٧ هـ .
ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٤٥ ، ومراتب النحويين ٨٠ ، والأعلام ٤/ ٣٠٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ١١٢ ، وتاريخ العلماء النحويين ٢١٨ .

(2) في النسخة « الدال » ، والصواب ما أثبته ، قال الازهري في تهذيب اللغة (١٤/ ١٧٨ ولد) : « وحكي أبو عمر عن ثعلب قال : ومما حرفته النصارى أن في الانجيل يقول الله مخاطباً لعيسى : أنت نبي وأنا ولدتك أي ربيتك ، فقالت النصارى : أنت بني وأنا ولدتك » .
وانظر كذلك : معجم الأدباء ١/ ٧١ ، والقاموس المحيط ، والتاج في « ولد » ، وروضة العقلاء ونزهة الفضلاء لأبي حاتم البستي ١٩٧ .

« بـاب الإعــراب »[1]

/٧٣ ب

جَمِيعُ الإعْرَابِ ينقسِمُ أربعةَ أقْسَامٍ : رَفعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجَزْمٌ .

فأَمَّا الرَّفعُ وَالنَّصبُ فَيشترِكُ فِيهمَا جَمِيعُ المعرَبَاتِ ، وَهِيَ الأسمَاءُ الْمُتَمكِّنَةُ وَالأَفْعَالُ المضَارِعَةُ ، وَذٰلِكَ أَنَّ جُملَةَ الأَلفَاظِ ثَلَاثَةُ أقسَامٍ ، اسمٌ وَفعلٌ وَحَرفٌ .

فالإِسْمُ : كُلُّ كَلمةٍ جَازَ الإخبَارُ عَنْهَا وَبِهَا[2] ، كَقولِكَ : « زَيدٌ أَخُوكَ » وَ « أَخُوكَ زَيدٌ » .

وَالفعلُ : كُلُّ كَلمةٍ جَازَ الإِخْبَارُ بِهَا وَلَمْ يَجزِ الإِخْبَارُ عَنْهَا ، كَقَولِكَ : « قَامَ زَيدٌ »[3] .

وَالحرْفُ : كُلُّ كَلِمةٍ لَا يَجُوزُ الإِخْبَارُ بِهَا وَلَا عَنْهَا ، وَإِنَّمَا يَدخُلُ فِي الكَلَامِ لِمعنىً فِي الأَسْماءِ وَالأَفعَالِ نَحو « مِنْ ، وَإِلَىٰ »[4] .

---

(١) الاعراب : هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً قال ابن السراج في أصوله ١/ ٤٦ : « وبدأوا بذكره في كتبهم ؛ لأن حاجة الناس إليه أكثر » .

(٢) انظر : المرتجل ٥ ، والفصول الخمسون ١٥٠ .

(٣) انظر الفصول الخمسون ١٥٠ ، والاصول في النحو ٣٩/١ ، والموجز في النحو ٢٧ ، والمرتجل : ٥ .

(٤) انظر الاصول في النحو ١/ ٣٩ ، والموجز في النحو ٢٧ ، والمرتجل ٥ .

وَحَقُّ الأَسْماءِ كُلِّهَا أَنْ تكُونَ مُعَرَبَةً إلَّا أَنَّ نوعاً مِنهَا ضَارَعَ الحرُوف فَوَجَبَ لَهُ الْبِنَاءُ(١) .

وحقُّ الأفعَالِ والحرُوفِ أن تَكُونَ كلها مبنيّةً إلَّا نوعاً من الأفعَال(٢) ضارَعَ الأسمآءَ فوجبَ له الإعرابُ ، وبقيت الحُرُوفُ على أصلها في البنآءِ(٣) .

/ ٧٤ أ فالأسمآءُ المتمكِّنةُ :/ مَا لم تُشَابِهِ الحُرُوفَ(٤) .

والأفعَالُ المضَارعةُ ـ أعني المشابِهةَ للأسمآءِ ـ : هي التي يكونُ في أوائلها الزّوائدُ الأربعُ ، الهمزةُ في « أَفْعَلُ » ، والنّونُ في « نَفْعلُ » ، والتّاء في « تَفْعَلُ » ، واليآء في « يَفعَلُ »(٥) .

فهذه(٦) تشتركُ في الرّفعِ والنّصبِ كقولك : « عبدُ اللَّهِ يذهبُ ، وَإنَّ عبدَ اللَّهِ لَن يذهَبَ » .

وأمّـا الجرُّ فتختصُّ بـه الأسْمـاءُ(٧) نحـو قـولـك : « مَـرَرْتُ

---

(١) قال في ذلك ابن مالك :

والاسـم منـه مـعـرب ومبـنـي — لـشبـه مـن الحـروف مـدنـي
كـالشبـة الـوضعي في اسمي جئتنا — والمعـنـوي في متى وفي هـنـا
وكـنـيـابـةٍ عـن الـفـعـل بـلا — تـأثـر ، وكـافـتـقـار أصـلا

(٢) الأفعال ثلاثة أنواع ، الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والنوع المضارع للأسماء في الاعراب هو الفعل المضارع ما لم يتصل به نونا التوكيد ، أو نون الإناث .

(٣) انظر الايضاح العضدي ١٢ .

(٤) انظر الأصول في النحو ١/ ٤٦ ، والإيضاح العضدي ١٢ .

(٥) انظر الكتاب ١/ ٣ بولاق ، والأصول في النحو ١/ ٤١ ، ٥٠ ، واللمع ٩١ ، والايضاح العضدي ٢٣ .

(٦) قوله « فهذه » يقصد الاسماء المتمكنة والافعال المضارعة .

(٧) انظر الاصول في النحو ١/ ٤٠ ، وقال ابن مالك في الفيته :

والاسم قـد خصص بـالجـر ، كمـا — قـد خصص الفعـل بـأن ينجـزمـا

وانظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٤٣ ، والمرتجل ٢٠ .

بِعَبدِ اللَّهِ » ، وَأَمَّا الجزْمُ فَتختصُّ بهِ الأفعَالُ[1] نحوَ قولِكَ : «لَمْ يَذْهَبْ عَبدُ اللَّهِ » .

(١) قال سيبويه ١/ ٣ بولاق : « وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال » ، وقال الزجاجي في الجمل ٢ : « وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة تلزمها الحركة والتنوين ، فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين وكانت تختل ، ولم تخفض الأفعال ؛ لأن الخفض لا يكون إلا بالاضافة ولا معنى للإضافة إلى الأفعال ؛ لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه » .

« باب أقسام الأسماء المرفوعة »

وهي خمسة ، متبدأ ، وخبر ، وفاعل ، ومفعول بني الفعل له ، ومشبه بالفاعل[1] .

[المبتــــدأ]

فَأَمَّا المبتدَأُ : فَهُو كُلُّ اسمٍ ابتُدِيءَ بِهِ في لَفظٍ أو نِيّةٍ[2] ، وَعُرّيَ من العوَاملِ اللّفظيّةِ[3] ، وَأسنِدَ إِليه مَا يُفِيدُ مَعنىً فيهِ[4] ، كقولك : « زَيدٌ قَائِمٌ » ، وَ « زَيْدٌ يَقُومُ » ، و « زَيدٌ عَمروٌ » أي مثلُهُ .

[الخبــــر]

فأَمَّا الخَبَرُ : فإِنَّهُ ينقسِمُ قسمين ، مفردٌ ، وَجملَةٌ ، فَالمفرَدُ مرفُوعٌ كَالمبتدَإِ كَما مَثّلنَا ، وَالجُملَةُ كُلُّ كَلَامٍ / يَستَقِلُّ بنفسهِ من مُبتَدإٍ وَخَبَرٍ ، أَوْ فِعْلٍ وَمَا اتَّصلَ بِهِ[5] ، أَوْ مَا يَخْلُفُ الْفِعْلَ مِن ظَرْفٍ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ ، وَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ في هَذه الْجُمَلِ ضَمِيرٌ يَرجِعُ إِلَى المبتدَإِ الأوّلِ نحو قولك : ٧٤ / ب

---

(١) انظر الموجز في النحو ٢٩ .

(٢) إنما قال « أو نية » ليدخل فيه المبتدأ الذي قدم عليه خبره نحو « منطلق زيد » .

(٣) قوله « اللفظية » إشارة إلى أن للمبتدأ عاملاً وهو الابتداء على الأصح انظر الانصاف المسألة (٥) .

(٤) اما « إن فقد الإسناد فقد زال كون الاسم مبتدأ ، ولذلك لا يقال في ألفاظ العدد وحروف التهجي والأصوات : مبتدأ مع تجردها من العوامل اللفظية ، لفقد الإسناد » عن (الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٨٠٨) .

(٥) انظر الاصول في النحو ١/ ٧٠ ، والجمل ٣٦ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٠٠ .

« زَيدٌ أَبُوهُ قَائِم »[1] ، وَ « زَيدٌ يَقُومُ أَبُوهُ »[2] وَ « زَيدٌ عندَكَ »[3] وَ « زَيدٌ مِنْ قَومِكَ »[4] .

[الفاعل]

وَأَمَّا الفَاعِلُ : فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ أُسْنِدَ الفعلُ إِلَيهِ ، وَقُدِّمَ فِي اللَّفْظِ عَلَيْهِ[5] ، كقولِكَ : « قَامَ زَيدٌ ، وَيَقُومُ زَيدٌ » .

[المشبه بالفاعل]

وَأَمَّا المشبَّهُ بالفَاعِلِ : فَإِنَّهُ يَنقَسِمُ قسمين :

أَحدُهُمَا : اسمُ « كَانَ » وَأَخواتِهَا ، وَهُنَّ : صَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَأَمْسَى ، وَبَاتَ ، وَمَا دَامَ ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا فَتِىءَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَلَيْسَ[6] ، وَ « مَا » في لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ[7] .

---

(١) الخبر في هذا المثال جملة اسمية ، ف « زيد » مبتدأ أول ، و « أبوه » مبتدأ ثان ، و « قائم » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر « زيد » .

(٢) والخبر هنا جملة « يقوم أبوه » وهو جملة فعلية .

(٣) الخبر هنا محذوف ناب عنه ظرف المكان « عند » ، وتقديره « زيد مستقر ، أو استقر عندك » وهذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه ، انظر تفصيل ذلك في الاصول في النحو ١/ ٦٨ .

(٤) والخبر هنا أيضاً محذوف ناب عنه حرف الجر « من » ، والتقدير فيه كسابقه .

(٥) هذا تحرز من مثل « زيد قام » ، فإنه لا يعرب فاعلاً ـ عند البصريين ـ مع تصدر الفعل ، وإنما هو مبتدأ خلافاً للكوفيين المجوزين فيه الابتداء والفاعلية . انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٤١ .

(٦) هذه الافعال تسمى بالافعال الناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها ، ولدلالتها على الزمن فقط ، ومن هنا أشبهت الافعال الحقيقية الدالة على الحدث والزمن ، فأشبه اسمها فاعل الفعل الحقيقي .

(٧) « ما » حرف ولكنها تشبه « ليس » في لغة الحجازيين ، لأنها نفي كما أن « ليس » نفي . انظر الاصول في النحو ١/ ٩٢ فما بعدها .

فهذه ترفعُ الأسمَاءَ وَتنصُب الأخْبَارَ .

وَالآخَرُ : خَبَرُ « إنَّ » وأخواتِهَا ، وَهُنَّ « أنَّ ، وَكأنَّ ، وَلكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ » فَهَذِهِ تنصبُ الأسماءَ وَترفعُ الأخبَارَ(١) .

فَمِنْ أمثِلَةِ الدَّائِم(٢) قولُ اللَّهِ تَعالَىٰ : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾(٣) وَقولُهُ عَزَّ وَجَلَّ/ ﴿ إنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾(٤) ، وَكَذلِكَ سَائِرُهَا . /١٧٥ أ

وَلَا يَجُوزُ الاقتصَارُ علىٰ الأسمَاءِ دُونَ الأخبَارِ إلَّا أن يُقَدَّرَ فِيهَا الإِضْمَارُ كَقول الأعشَى(٥) :

إنَّ مَحَلًّا وَإنَّ مُرْتَحَلَا وَإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلَا(٦) ١-

يريد إنَّ لَنَا مَحلًّا وَإنَّ لَنَا مُرتحلًا ، ومثلُهُ قولُهُ عليه السّلَامُ

---

(١) « إنَّ » وأخواتها حروف تعمل عمل الفعل ، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ولهذا أشبه خبرها الفاعل واسمها المفعول .

انظر الاصول في النحو ١/ ٢٧٧ ، الموجز في النحو ٣٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٣ ، والمقتضب ٤/ ١٠٧ ، والكتاب ١/ ٢٧٩ ، بولاق .

(٢) يريد بالدائم ما يعرف بالمستمر غير المنقطع .

(٣) النساء ٩٦ .

(٤) لقمان : ٢٨ .

(٥) هو أبو بصير ميمون بن قيس ، وهو شاعر جاهلي مشهور .

انظر ترجمته في المؤتلف والمختلف ١٠ ، والشعر والشعراء ١/ ٢٦٣ وخزانة الأدب ١/ ٨٣ بولاق .

(٦) البيت من المنسرح وهو في الديوان ٢٣٣ برواية (ما مضى مهلا) وهو في الكتاب ٢/ ١٤١ هارون ، وابن يعيش ١/ ١٠٣ ، وابن الشجري ١/ ٣٢٢ ، والخصائص ٢/ ٣٧٣ ، والخزانة ٤/ ٣٨١ بولاق ، ورصف المباني ١١٩ ، وامالي السهيلي ١١٥ . والشاهد في البيت حذف خبر « إنَّ » للعلم به ، والسفر : المسافرون أي من رحلوا عن الدنيا . والمهل : الابطاء ، والمراد عدم الرجوع . والمعنى : ان الناس في هذه الدنيا لراحلون يمهلون إلى حين .

للمهاجرين ، وقد ذَكَرُوا إحسَانَ الأنصَارِ إليهم وتَفضيلِهم عليهِمْ ، فَقَالَ : « ألستُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ[١] ، فَقَالَ لَهُم : فَإِنَّ ذَاكَ »[٢] ، يُرِيدُ أنَّ اعتِرَافَكُم لَهُم بالإحسَانِ جَزاءٌ[٣] كَافٍ .

[نـائـبُ الفَـاعِـل]

وَأَمَّا الّذي بُنِيَ الفعلُ له فَهُوَ كُلُّ اسمٍ كَانَ في الأصل مفعُولاً[٤] منصُوباً ثُمَّ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَبنِيَ الفعلُ لَهُ عَلَى مثَالِ « فُعِلَ - يُفْعَلُ » ، وَأُقِيمَ هَذَا المفعُولُ مُقَامَ ذَلك الفَاعِلِ المحذُوفِ في إسنَادِ الفعلِ إليه ، وَتَقدَّمه في اللّفظِ عَليهِ[٥] نحو قولك : « أُكْرِمَ زَيدٌ ، وَأُهِينَ عَمرٌو » .

فَهذه جُملةُ الأسماءِ المرفُوعَةِ .

---

(١) هكذا في النسخة ، والأولى - في نظري - « بلى » ؛ لأنَّ السؤال إذا دخل على نفي كان جوابه في الإثبات « بلى » وفي الإنكار « نعم » نحو قوله تعالى : ﴿ ألست بربكم قالوا بلى ﴾ فلو قالوا « نعم » لكان كفراً .

وقيل : إن « نعم » توافق « بلى » بعد النفي المقرون بالاستفهام .

انظر أمالي السهيلي ٤٥ ، والتسهيل ٢٤٥ ، والجنى الداني ٤٢٢ .

(٢) انظر الحديث في غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٢٧٠ ، وأمالي السهيلي ٤٦ نقلاً عنه ، وفيهما « قالوا نعم » والنهاية لابن الاثير ١/ ٧٧ وفيه «تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم » ، والفائق ٢/ ٦٢ ، وفيه « ألستم تعرفون . . . قالوا : بلى » ، والبيان والتبيين ٢/ ٢٧٨ ، وابن الشجري ١/ ٣٢٢ وتقدير الخبر « فإن ذلك مكافأة منكم لهم » .

(٣) قد ضرب على هذه الكلمة بخط مغاير لخط الناسخ وكتب فوقها « جار » ، ولعلها « جاز » .

(٤) ليس كل مفعول - في نظر الجمهور - يجوز ان يقام مقام الفاعل ، وذلك كالمفعول لأجله والمفعول معه ، وقد تكفلت كتب النحو المطولة ببيان ذلك . انظر الاصول في النحو ١/ ٩١ ، وشرح التصريح ١/ ٢٩٠ والهمع ١/ ١٦٤ .

(٥) النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل ، فيمتنع تقديمه على الفعل عند البصريين فلا يجوز « زيد ضرب » الا على الابتداء ، أما الكوفيون فيجيزون التقديم فيه كما أجازوه في الفاعل . انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٥٢ .

« باب أقسام الأسماء المنصوبة »

وهِيَ تَنقسمُ ستةَ أقسَام ، مفعولٌ مطلقٌ ، / ومفعولٌ به ، ومفعولٌ فيه ، ومفعولٌ لَه ، ومفعولٌ مَعَهُ ، وَمشَبَّهٌ بالمفعُولِ . ٧٥/ ب

[المفعـول المـطلـق]

فأمَّا المفعُولُ المطلقُ : فهو المصدَرُ ، وَهُوَ الاسْمُ المشتّقُ من لَفظِ الفَعلِ[١] كقولك : « قمتُ قياماً ، وصمتُ صياماً » ، وقد يجيءُ المصدرُ من غير لفظِ الفعلِ ولكنَّه من لفظٍ هو في معنَىٰ الفعلِ نحو قولك : « جَلستُ قُعوداً ، وَانتصبتُ قِياماً »[٢] .

[المفعـول بـه]

وَأمّا المفعُولُ به : فهو كلُّ اسمٍ تعلّقَ بِهِ فعلُ الفَاعِلِ عِلاجاً كَان ذَلكَ الفعلُ أَوْ غيرَ علاَجٍ[٣] كَقولكَ : « ضَربتُ زيداً ، وشكرتُ عمراً » .

---

(١) هذه موافقة صريحة من الصقلي لمذهب الكوفيين الذين يرون أن المصدر مشتق من الفعل بينما يرى البصريون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .
انظر الانصاف ١/ ٢٣٥ (المسألة ٢٨) .

(٢) فالقعود : نائب مناب الجلوس لمرادفته له ، والقيام : نائب مناب الانتصاب لمرادفته له أيضاً .

(٣) الفعل العلاج : هو الفعل الذي يكون فيه حركة حسية ظاهرة كالضرب والقطع ونحوهما ، أما غير العلاج فهو الذي ليس فيه حركة كالأفعال القلبية .

[الأفعَـالُ المتعـدّيـةُ]

ثُمَّ إنّ الأفعَالَ في التَّعدّي إلى المفعُولِ به تنقسمُ ثَلاثَةَ أقسَامٍ (١)، قسمٌ يتعدَّى إلى مفعُولٍ بِهِ واحدٍ كَمَا مَثّلناهُ ، وَجميعُ أفعَالِ الحواسّ الخَمسِ كَذلِكَ نحو « رَأيتُ زَيداً وَسَمعتُ قولاً ، وَشَمَمْتُ طِيباً ، وَذُقْتُ عَسلاً ، وَلَمَسْتُ(٢) ثَوباً » .

وَقسمٌ ثَانٍ يَتعدَّى إلى مفعُولين ، وَهُوَ على ضَربَينِ :

أحدُهُمَا : يَجوزُ الاقتصارُ فيه على أحد المفعُولين نحو « أعطيتُ ١٧٦ أ / زَيداً مالاً ، وَكَسَوتُ عَمراً ثَـوباً » وَهُـوَ بابٌ وَاسِـعٌ جدًّا(٣) نحو/ « آتَيْتُ(٤) ، وَمَنعتُ ، وَحَرَمتُ » .

وَالضّربُ الآخَرُ : لَا يَجُوزُ الاقتصَارُ فيه عَلَىٰ أحدِ المفعُولَين ، وَهُوَ أفعَالُ القُلوبِ نحو « ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ـ إذَا أردتَ رُؤيَـةَ القلبِ ـ ، وَوَجَـدْتُ ـ إذَا أردتَ مَعنَىٰ العِلْمِ (٥) ـ ، وَمَا تَصرّفَ منهُنَّ(٦) ، كقولك « ظَنَنتُ زَيداً عَالِماً » ، وَكذلِكَ سَائرُهُنَّ .

---

(١) انظر الموجز في النحو ٣٤ ، والايضاح العضدي ١٧٠ .

(٢) في النسخة « ولبست » تحريف ، انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٦٥ ، والايضاح العضدي ١٧٠ ، والاصول في النحو ١/ ٢١١ .

(٣) انظر الاصول في النحو ١/ ٢١١ ، والايضاح العضدي ١٧٣ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٦٠ ، والتوطئة ١٩٤ .

(٤) جاء في اللسان (أتى ١٨/ ١٧) « وآتاه الشيء أي أعطاه إياه » .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٨ بولاق « فان قلت : رأيت فاردت رؤ ية العين ، أو وجدت فاردت وجدان الضالة ، فهو بمنزلة « ضربت » ولكنك إنما تريد بـ « وجدت » علمت ، وبـ « رأيت » ذلك أيضاً » .

(٦) هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً ، ويعرب المبتدأ مفعولاً أولاً =

وَقسمٌ يتعدَّى إِلَىٰ ثلَاثةِ مَفَاعِيلَ ، وَهُوَ كلُّ مَا كَانَ من أفعَالِ القلُوبِ مُتعدِّيًا إلى مفعُولين ثُمّ ألحقَ الهمزةَ الّتي تُعدّي الفعلَ إلى مفعُولٍ به ، أو ضُعّفَ عينُه ، كَقولِكَ : « أَعْلَمْتُ زَيداً عَمراً خارجاً ، وَنبَّأتُ زَيداً عَمراً قائماً »(1) .

[المفعُـولُ فِيـهِ]

وأمَّا المفعُولُ فيه فإنَّه ينقسِمُ قِسْمَين :

أحدُهُمَا : ظَرفُ زمانٍ كقولِك : « صُمتُ يـوماً » ، وَ « قُمتُ لَيلاً » .

والآخَـرُ : ظَرفُ مكـانٍ نحـو « قُمتُ عنـدَكَ » ، وَ « جَلستُ حِذَاءَكَ »(2) .

[المـفعُـولُ لَـهُ]

وأمَّا المفعُولُ لَهُ : فَهو كُلُّ مصدَرٍ(3) كَانَ غَرضاً وَعِلّةً لوقُوعِ

= والخبر مفعولاً ثانياً لها ، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في هذه الأفعال ، لأن مدخولها المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر ولا الخبر بغير مبتدأ كذلك في أفعال القلوب . انظر الاصول في النحو 1/ 216 ، وشرح المقدمة المحسبة 2/ 355 .

(1) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح العضدي 175 ، والأصول في النحو 1/ 224 .

(2) ذكر النحاة أن جميع الأفعال ـ اللازمة والمتعدية ـ تتعدى إلى جميع ظروف الزمان نكرتها ومعرفتها ، وموقتها ومبهمها فتنصبها على الظرفية ، أما ظروف المكان فليست كذلك ، لأن الأمكنة أشخاص لها خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي ونحوهما ، قال أبو علي الفارسي : « وانما يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مبهماً منها ، ومعنى المبهم ان لا تكون لها نهاية معروفة ولا حدود محصورة كالجهات الست ، أما ما لم يكن منها مبهماً فان الفعل الذي لا يتعدى لا يتعدى إليه » .

انظر الايضاح العضدي 181 ، والاصول في النحو 1/ 237 .

(3) اقتصر على كونه مصدراً مع أن جمهور النحويين يشترط كونه قلبياً .

٧٦/ب الفعل ، كقولك : « قمتُ إكراماً لَك » ، و « جئتُكَ/ حَذَرَ شَرّكَ »(١) ، قال اللّه عَزَّ وجَلَّ : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾(٢) .

[المفعولُ مَعَهُ]

فهو كُلُّ اسمٍ انتصَبَ بالفعلِ الّذي رَفعَ الفَاعلَ بأنَّهُ مسندٌ إليه فهو ينصبُ المفعُولَ مَعهُ بتوَسّطِ الوَاوِ الّتي بمعنَى « مَعَ »(٣) الدَّالّة على الجَمْعِ دُونَ العطفِ كَقول العَرَبِ : « اسْتَوَى الْمَاءُ وَالخَشَبَةَ »(٤) .

* * *

وَأَمَّا المشبَّهُ بالمفعُولِ فَإِنَّهُ ينقَسِمُ خَمسةَ أقسَامٍ ، حَالٌ ، وَتَمْيِيزُ وَاسْتِثْنَاءُ ، وَأَسْمَاءُ « إِنَّ » وَأخواتِهَا ، وَأَخْبَارُ « كَانَ » وَأخواتِهَا(٥) .

[الحــال]

فأمَّا الحَالُ : فَهِيَ وَصْفُ هَيْئَةِ الفَاعِلِ أَوِ المفعُولِ بِهِ(٦) ، كَقولِكَ :

---

(١) مثل الصقلي للمفعول له بمثالين ليدل على أنه يجيء نكرة كالمثال الأول ، ويجيء معرفة كما في المثال الثاني والآية ، وقد أنكر الجرمي مجيئه معرفة .
انظر أسرار العربية ١٨٦ فما بعدها ، وأبو عمر الجرمي ٥ فمابعدها، والصفوة الصفية ٥٢٩ ، والأصول في النحو ١/ ٢٥٢ وغيرها .

(٢) البقرة ١٩ .

(٣) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنه منصوب على الخلاف ، وذهب الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بعامل مقدر . انظر الانصاف في المسألة ٣٠ ، وأسرار العربية ١٨٢ ، والهمع ١/ ٢٢٠ .

(٤) انظر الموجز في النحو ٣٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٠٩ .

(٥) انظر الاصول في النحو ١/ ٢٥٧ ، والموجز في النحو ٣٧ ، والايضاح العضدي ١٩٩ .

(٦) انظر التفصيل في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٠ ، والاصول في النحو ١/ ٣٥٨ .

« جَآء زَيدٌ مُسرِعاً » ، وَ « أكرمتُ عمراً مُقبلاً » .

وجُملةُ القولِ في الحَالِ أنَّها اسمٌ يَأتِي بعدَ تَمامِ الكَلَام ، وَتَكونُ نَكِرَةً في غَالِبِ الاستعمَالِ ، وَتكونُ مُقَدّرةً بـ « فِي » مِنْ حَيثُ في معنَىٰ المفعُولِ فِيه ، ولذلك يُفَسّرهُ سيبويه(١) بظَرفِ الزَّمَان كَمَا قالَ في قوله تَعالَىٰ : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طَآئِفَةً/ مِنْكُمْ ٧٧/ أ
وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾(٢) : أي إذْ طَائِفةٌ(٣) ، لأنَّ هذه الجملَةَ وَاقعةٌ موقِعَ الحَالِ مثلَ قولك : « أتيتُكَ وَزيدٌ خَارجٌ » أي أتيتُكَ في هَذهِ الحَالةِ ، وَكَذا قولُكَ : « جَآء زيدٌ مسرِعاً » المعنَىٰ أنَّه جآء في حَالةِ الإسرَاعِ .

[العَامـلُ فـي الحَــال]

وَإذَا كَانَ العامِلُ في الحَالِ فِعْلاً مُتصرّفاً جازَ تَقديمُ الحَالِ وَتأخيرُهَا عنه كقولك : « جَآءَ زيدٌ مسرعاً » ، وَ « مُسرعاً جَاءَ زَيدٌ »(٤) ، وَإذَا كَانَ

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ « سيبويه » مولى بني الحارث بن كعب ، أخذ النحو عن الخليل ويونس وغيرهما ، وأخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش وغيره ، وعمل كتابه الذي طار ذكره في الآفاق ، وهو إمام البصريين في النحو بلا منازع ، وتوفي - رحمه الله - في سنة ١٨٠ بشيراز في أيام الرشيد ، وقيل غير ذلك . ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٣٧ ، ومراتب النحويين ١٠٦ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٣ ، ونزهة الألباء ٦٠ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩ ، وغيرها .

(٢) آل عمران : ١٥٤ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٩٠ هارون .

(٤) اختلف النحويون في تقديم الحال على عاملها لخصه ابن الانباري بقوله : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو « راكباً جاء زيد » ويجوز مع المضمر نحو « راكباً جئت » ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر » .
انظر الانصاف ٢٥٠ المسألة ٣١ ، والمقتضب ٤/ ٣٠٠ ، والاصول في النحو ١/ ٢٦٠ .

العَامِلُ في الحَالِ غيرَ متصرِّفٍ لم يجز تقديمُ الحَالِ عليه كقولِكَ : « هَذَا زيدٌ مُقبلاً » ، وَفي كِتَابِ اللَّه : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[1] لَا يَجُوزُ في مِثْلِ هَذَا أن تَتَقَدَّمَ الحَالُ عليه؛لأنّ العامِلَ فِيهَا حَرفُ الإشَارَةِ أو التّنبيهِ، فَحرفُ التّنبيهِ هو قولُكَ : « هَا » ، وحَرفُ الإشَارةِ قولُكَ : « ذَا » ، وَكلاهُمَا غيرُ مُتصرِّفٍ ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلك لَا يجوزُ أن يُقالَ : « مُقبلاً هَذَا زيدٌ » .

[التّمييــزُ]

وأمّا التّمييزُ:فَهُوَ كلُّ اسمٍ مُبيِّنٍ لِمَا استبهَمَ من جِنسٍ مَعْدُودٍ، أو مكيلٍ،أو موزونٍ،أو ممسُوحٍ،أو جاء بعـدَ اسمٍ اشْتَغَلَ الفعـلُ بِهِ فَرَفَعَهُ ،/ أو جاء بعد (اسمٍ شُغِلَ الجارُّ)[2] عن وصُولِهِ إلى الاسم / ٧٧ ب
المميّز ، وإيضَاحُ بالتمثيل قولك : « عندي عشرون رجلاً[3] ، ومنوان سمناً[4] ، وَمَكُّوكَان[5] دقيقاً[6] ، وَمَا فِي السّماءِ قَدرُ رَاحَةٍ سَحَاباً[7] ، وَلَا في الأرض قدرُ قَدَمٍ يَبَساً »[8] .

---

(١) هود : ٧٢ .
(٢) ما بين المعقوفين في النسخة هكذا « فعل شغل حرف الجر » والصواب ما أثبته بدليل تمثيله فيما بعد .
وانظر الكتاب ١/ ٢٩٨ بولاق ، والمقتضب ٤/ ٣٤ .
(٣) هذا مثال كونه مفسراً لمعذود .
(٤) هذا مثال كونه مفسراً لموزون .
(٥) المكوك ـ كتنور ـ : مكيال لأهل العراق يسع صاعاً ونصف صاع . انظر تهذيب اللغة ٩/ ٤٦٨ ، والقاموس المحيط (مك) .
(٦) هذا مثال كونه مفسراً لمكيل .
(٧) هذا مثال كونه مفسراً لممسوح ، وكذلك ما بعده .
انظر الايضاح العضدي ٢١٢ .
(٨) في النسخة بتقديم الموحدة على المثناة تصحيف ، واليبس بفتحتين المكان يكون رطباً ثم =

وتقُولُ فِيمَا اشتغلَ الفعلُ عنه بالفَاعِلِ : « امتلأَ الإِنَاءُ مَاءً » وَ « تَصَبَّبَ بَدَنُ زَيدٍ عَرَقاً » ، وَ « ضِقْتُ بِهِ ذَرعاً » ، وَ « طِبتُ بِهِ نَفْساً » .

وَتقولُ فيمَا اشتغلَ عنه الجَارُّ : « لِي مِثْلُهُ رَجُلاً »[1] ، وَ « عِنْدِي كَذَا دِرهَماً ، وَكَذَا كَذَا ثَوباً » .

[العَامِلُ في التَّمييزِ]

وَإِذَا كَانَ العامِلُ في التَّمييزِ فعلاً مُتصرِّفاً فَفيهِ اختلَافٌ ، فَأَبُو عثمَانَ المَازنيُّ[2] يُجيزُ فيه التَّقدِيمَ واستشهدَ عَلَىٰ ذلِكَ بقولِ الشَّاعِرِ :

أَيَهجُرُ لَيْلَىٰ بِالْفِرَاقِ حَبِيبُهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ[3] ٢-

والتَّقديرُ عندهُ وَمَا كَانَ الحبيبُ يَطيبُ نَفساً بالفراق ، وسيبويه[4]

=

يبس ، ومنه قوله تعالى ﴿ فاضرب لهم طريقاً في البحر يَبَساً﴾. راجع الصحاح، ومختار الصحاح في « يبس » .

(١) قال أبو علي في الايضاح العضدي ٢١٣ : « فنصبوا « رجلاً » لحجز الإضافة بينه وبين « مثل » » .

(٢) وهو بكر بن محمد ، من بني مازن بن شيبان من أهل البصرة ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه المبرد وغيره ؛ وكان مع علمه بالنحو كثير الرواية ، توفي رحمه الله سنة ٢٤٧هـ ، وقيل : غير ذلك . ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٥٧ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٤٦ ، وابن خلكان ١/ ٢٨٣ ، ومعجم البلدان ٧/ ١٠٧ ، ونزهة الألباء ١٨٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي ربيع بن ربيعة من الشعراء المخضرمين ، وقيل : لأعشى همدان وهو في ديوانه ٧٥ ، وقيل : لقيس بن معاذ العامري ، وللبيت عدة روايات ، وهو في المقتضب ٣/ ٣٧ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ ، والجمل ٢٤٦ ، وابن يعيش ٢/ ٣٧ ، والعيني ٣/ ٢٣٥ ، والصفوة الصفية ٥١٨ .

والشاهد فيه قوله « نفساً » فإنه تمييز عن قوله « يطيب » وتقدم عليه ، والجمهور يرونه ضرورة ، وقد عقد ابن الانباري مسألة لهذا ، انظر الانصاف ٨٢٨ المسألة ١٢٠ .

(٤) انظر رأي سيبويه في الكتاب ١/ ١٠٥ بولاق ، والمقتضب ٣/ ٣٦ ، والاصول في النحو ١/ ٢٧٠ .

يَمنعُ تَقدِيمَ التّمييزِ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ ، وحجّتُهُ في ذَلِكَ وَاضِحَةٌ ؛ لأنَّ التّمييزَ

/ ٧٨ أ منقُولٌ من رُتبَةِ الفَاعِلِ/ إلى رُتبَةِ المفعُولِ ، لأنّ الأصلَ كَانَ في نحوِ « طِبْتُ به نَفْساً » ، وَ « ضِقْتُ بِهِ ذَرْعاً » وَ « قَرَرْتُ بِهِ عَيْناً » ، وَ « امتلاءَ الإنَاءُ ماءً » ، وَ « اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً »(١) أن يُسندَ الفعلُ في كُلِّ هَذِهِ المَوَاضِعِ إلى الأسماءِ المنصُوبةِ عَلَىٰ التّمييزِ ، إذِ المعنَى « طَابتْ بهِ نفسِي ، وضَاقَ به ذَرعي ، وَقَرَّتْ به عَينِي ، وَاشْتَعَلَ الشَّيبُ » ثم نُقِلَ الفعلُ إلى غيرِ الفاعلِ وَنُصِبَ مَا كَانَ مرفُوعاً لاشتِغَالِ الفعلِ عنه بما شُغِلَ بهِ فَلَا يجُوزُ أن يُتصَرَّفَ فيه بالتَّقديمِ عليهِ من قِبَلِ مَا ذَكرنَا مِنْ أن الفَاعِلَ لَا يتقدّمُ عَلَىٰ فِعلِهِ ، فَهذَا وَإن كَانَ منصُوباً فهُوَ فَاعِلٌ في المعنَىٰ ، فَأَمَّا البيتُ الّذي استشهدَ بِهِ المَازنيُّ فليسَ كَمَا ذَكَرَ وَإنَّما قَالَ الشّاعرُ :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بالفِرَاقِ تَطِيبُ

هَذَا أخرجَهُ الشّيخُ أبو إسحاقٍ الزَّجاجُ(٢) من ديوَانِ الشّاعِرِ ، وَمَا كَانَ ذَلكَ لِيَخفَىٰ عَلَى سِيبَويهِ ـ رَحِمَه اللَّهُ ـ .

[الاستـــثـنـــاء]

وأمّا الاستثناءُ : فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ اسْتُثْنِيَ من كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ نَحْوَ

---

(١) مريم : ٤ .

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، من علماء البصرة ، أخذ عن أبي العباس المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي المنسوب إليه ، وتوفي رحمه الله سنة ٣١٦هـ.

ترجمته في أخبار النحويين والبصريين ٨٠ ، والأعلام ١/ ٢٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٤١١ ونزهة الألباء ٢٤٤ ، وتاريخ العلماء النحويين ٣٨ . وانظر رأي الزجاج في الخصائص ٢/ ٣٨٤ ، والايضاح العضدي ٢٠٣ ، والمقتصد في شرح الايضاح ٦٩٤ ، منسوباً إليه .

/٧٨ ب قوله عزَّ وَجَلَّ/ ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾(١) ، فإن كَانَ الكَلَامُ غيرَ مُوجَبٍ جَازَ في الإسمِ المستثنَى النّصبُ على أصلِ البَابِ ، وَالْبَدَلُ من الاسْمِ المستثنَى منه ، وَإن كَانَ المستثنَى منه مرفُوعاً ، أو منصُوباً(٢) أعربَ الاسمُ المستثنَى بإعرَابِهِ ، كقوله عزَّ وَجَلَّ ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُم مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾(٣) ، وَيُقْرَأُ « إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ »(٤) فَمَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهُ بَدَلًا مِن المرفُوعِ الذي هو « الواو » في « فعلُوهُ » ، وَمَن نَصَبَهُ فبالاستثناءِ كَما ذَكَرنَا .

وَحرفُ الاستثناءِ المستولي على بَابهِ « إلّا » ، وَحكمُهَا مَا ذكرنَا .

وَ « غَيْرٌ » وحكم إعرابها في نفسِهَا حُكمُ الإسمِ الواقع بعدَ « إلَّا » كقولك : « جَاءَنِي القومُ غيرُ زَيدٍ » بالرفع والنّصب(٥) ، وَعَلَى هذا نَزَلَ القرآنُ من قوله عزّ وجلَّ ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي

---

(١) البقرة: ٢٤٩ . وقرأ عبد الله وأبي والأعمش « فشربوا منه إلّا قليلٌ » بالرفع .
انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٤ ، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٥ - ٢٦٧ .
(٢) لا داعي - في نظري - للتقييد بالمرفوع أو المنصوب ، لأن البدل يجوز من المجرور كذلك ، قال أبو علي في الايضاح العضدي ٢١٦ : « والبدل من المنصوب والمجرور بمنزلة البدل من المرفوع » وقال ابن السراج في الأصول في النحو ١/ ٣٤٤ : « وكذلك البدل من المنصوب والمخفوض » .
(٣) النساء : ٦٦ .
(٤) قرأ بالنصب على الاستثناء ابن عامر . وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في « فعلوه » ، وهو الأقوى عند النحويين .
انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٩٢ ، وحجة القراءات ٢٠٦ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٠ ، والجمل ٢٣١ ، وكتاب الاشارة إلى تحسين العبارة للمجاشعي ٦٧ ؛ وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٤ .
(٥) انظر الموجز في النحو ٤١ ، والايضاح العضدي ٢٠٩ .

الضَّرَرِ ﴾(١) يُقرأ برفعِ « غيرِ » وَنصبِهَا وَجرِّهَا(٢) .

فَمَن جرَّ جعلَها بَدَلاً من « المؤمنين »(٣) ، وَمَن نصَبَ فَعلَى الاستثناءِ ، وَمَن رَفَعَ فقد جَعَلَهَا [بَدَلاً](٤) مِنَ « القَاعِدِينَ »هـ .

/ ١٧٩ أ / ومن أدوات الاستثناء أيضاً « سِوىً ، وَسُوىً ، وَسَواءٌ » وَكلُّ هذه الأسماءِ الثَّلاثةِ تجرُّ مَا بعدَهَا بإضَافتها إليهَا كَمَا تجرُّ « غيرٌ » ما أُضِيفتْ إليهِ ، وهي في موضعِ نصبٍ بخلَافِ « غيرٍ » ؛ لأنَّ هَذهِ الأسماءَ الثَّلاثةَ تَنتَصِبُ على الظّرف وَإن كَانَ فِيهَا معنَى الاستثناءِ ، ألا تَرَىٰ أنَّك إذا قُلتَ : « جاءني القومُ سِوَى زَيدٍ »فإنَّ المعنَىٰ « جَاءُونِي مَكَان زَيدٍ ، أوْ بَدَلَ زَيدٍ »(٥) .

ومن أدواته أيضاً « خَلاَ ، وَحَاشَا ، وَعَدَا » فأمَّا « حَاشَا » فليس يَعرفُ سيبويه في الاستثناءِ بهَا إلَّا وَجهاً وَاحداً وَهُوَ الجرُّ وَهِيَ عندَهُ حَرفٌ لَا غيرُ(٦) ، وَاستشهدَ على ذلك بقول الشَّاعِرِ :

---

(١) النساء : ٩٥ .

(٢) قال القرافي في الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٠ : « قرأها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة بالرفع في الراء من « غير » ، ونافع والكسائي بالنصب والأعمش وأبو حيوة بالخفض » ، وانظر كذلك البحر المحيط ٣/ ٣٣٠ .

(٣) ويجوز أن تكون صفة لهم كأنك قلت : لا يستوي القاعدون الأصحاء . انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩٩ ، والايضاح العضدي ٢٠٩ ، والمقتصد في شرح الايضاح ٢/ ٧١١ .

(٤) زيادة يوجبها المقام ، ويجوز أن تكون صفة ، انظر المصادر السابقة .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٧ بولاق : « وأما أتاني القوم سواك فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك . وما أتاني أحد مكانك إلا أن في « سواك » معنى الاستثناء » .

(٦) انظر الكتاب ١/ ٣٧٧ بولاق ، وهي من مسائل الخلاف كما في الانصاف ٢٧٨ المسألة ٣٧ ، وأسرار العربية ٢٠٧ .

٣- حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِـهِ ضَنًّا عَلَى المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ (١)

وَأَجَازَ غيرُ سيبويهِ مِن الكوفيّينَ وبعضِ البصريّينَ(٢) أن تكُونَ « حَاشَا » في الاستثناء فِعلاً يُضمَرُ فيه المرفُوعُ وَينتصبُ بعدَهُ المستثنى ، وأنشدوا(٣) البيتَ :

« حَاشَا أبَا ثوبَانَ » .

بالنَّصبِ(٤) ، واحتجُّوا بحُجَجٍ(٥) منهَا أنَّ العَرَبَ/ قد صَرَّفتْهُ وذلك من علامَاتِ الأفعَالِ فقَالُوا : « حَاشَا يُحَاشِي مُحَاشَاةً » ، وأنشدُوا : /٧٩ ب

٤- وَلَا أَرَى فَاعِلاً في الناس يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي من الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ(٦)

---

(١) البيت من السريع ، وقائله الجميح ، واسمه منقذ بن الطماح الأسدي ، والبيت مركب من بيتين هما :

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاة والشتم

انظر المفضليات ٣٦٧ ، والأصمعيات ٢١٨ ، والمحتسب ١/ ٣٤١ ، واللمع ١٥٤ ، وابن يعيش ٢/ ٨٤ ، والانصاف ١/ ٢٨٠ ، وكتاب الاشارة إلى تحسين العبارة ٧٨ ، والعيني ٣/ ١٢٩ .

والشاهد في قوله : « حاشا أبي ثوبان » حيث جر حاشا أبي ثوبان .

(٢) انظر الانصاف ٢٧٨ المسألة ٣٧ ، والمقتضب ٤/ ٣٩١ ، والاصول في النحو ١/ ٣٥١ .

(٣) في النسخة « وأنشد » بالافراد وهو لا ينسجم مع ما قبله وما بعده .

(٤) انظر رواية النصب المنسوبة للكوفيين ولبعض البصريين في مغني اللبيب ١٦٤ فما بعدها ، والجني الداني ٥٦٢ .

(٥) في النسخة « بحج » وهو سهو من الناسخ .

(٦) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني ، انظر : الديوان ١٣ ، والجمل ٢٣٣ ، والاصول في النحو ١/ ٣٥٢ ، والتبصرة ١/ ٣٨٥ ، وابن يعيش ٢/ ٨٥ ، والانصاف ١/ ٢٧٨ ، والهمع ١/ ٢٣٣ ، والخزانة ٢/ ٤٤ بولاق .

والشاهد في قوله : « وما أحاشي » فإنه فعل مضارع بمعنى استثنى ، وهذا يدل على أن « حاشا » في الاستثناء فعل .

وأبينُ من هذا دَليلاً وشَاهداً على جَوَازِ كَونِ هذه الكَلِمَةِ فعلاً قَولُ اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾(١) ألاَ تَرَىٰ أنَّ حَرفَ الجرِّ لا يدخُلُ على حَرفِ جرٍّ ، وأنَّ الحذفَ بالأفعَالِ أخصُّ منه بالحرُوفِ .

وَأمَّا « خَلاَ ، وَعَدَا » ففيهما لغتَانِ ، فَمَن جعلهُمَا حَرفينِ(٢) جَرَّ بهما الاسمَ المستثنى فَقالَ : « جاءَني القومُ خَلاَ زيدٍ وَعَدَا عمروٍ » ، وَمَن جعلهُمَا فعلين أضمرَ فيهمَا الفَاعِلَ ونصَبَ بهما الاسْمَ المستثنى فَقَالَ : « جَاءَنِي القومُ خَلاَ زيداً وَعَدَا عَمراً »(٣) .

فإذا أُدخِلَت عليهمَا « مَا » كانَتَا فعلين إجْمَاعاً(٤) وَوَجَبَ نَصْبُ الاسمِ المستثنَى كَمَا قَالَ لبيدٌ(٥) أَوَّلَ كلمتِهِ :

٥ ـ أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ وَكُــلُّ نَعيمٍ لاَ مَحَالَــةَ زَائِـلُ
وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوَفَ تَدخُلُ بَيْنَهُم خُوَيْخِيَةٌ تَصْفَـرُّ منهَا الأنَـامِلُ(٦)

---

(١) يوسف : ٣١ .

(٢) قوله « حرفين » مكرر في النسخة .

(٣) انظر : كتاب الاشارة إلى تحسين العبارة ٦٨ ، والفصول الخمسون ١٩١ ، والصفوة الصفية ٥٥٣ ، ومغني اللبيب ١٧٨ ، ١٨٩ .

(٤) ليس قوله « إجماعاً » بدقيق ، لأن بعض النحويين القدماء من البصريين والكوفيين أجازوا الجر بعد ما خلا وما عدا ، على تقدير « ما » زائدة ، وهو قول الكسائي ، والجرمي والربعي وغيرهم ، فعليه النصب غير واجب .

انظر : شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٥٨٤ ، ومغني اللبيب ١٧٩ ، وشرح التصريح ١/ ٣٦٥ ، وأبو عمر الجرمي ١٥٨ .

(٥) هو لبيد بن ربيعة العامري الصحابي ، من الشعراء المخضرمين أدرك الإسلام فأسلم ، ويقال : إنه لم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً مختلفاً فيه ، وكان ـ رحمه الله ـ من المعمرين ، توفي في خلافة معاوية . ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٢٨٠ والمؤتلف والمختلف ٢٦٤ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٠٥ ، والعيني ١/ ٥ .

(٦) هذان البيتان من الطويل ، ورواية الديوان ٢٥٦ « دويهية » بدل « خويخية » . والخويخية ـ عن

/ ومن أدوات الاستثناء « لَيسَ ، وَلاَ يَكُونُ ، وإلاَّ أنْ يَكُونَ » . / ٨٠أ

فأمَّا « لَيسَ » فقد تقدَّمَ القولُ فِيهَا[١] غيرَ أنَّ اسمَهَا في الاستثناء مضمرٌ لَا يجُوزُ إظهَارُهُ كقولك : « جاءني القومُ ليسَ زيداً » المعنى « ليس بعضُهم زَيداً » أو « ليس الآتي زَيداً ، وهذه المسألةُ هي التي دعت سيبويه ـ رحمه اللّه ـ إلى طَلبِ علمِ النَّحوِ ومُلاَزمةِ الخليلِ بنِ أحمدَ[٢] وحتَّى بلغَ مَا بلغَ وَأَلَّفَ الكتَابَ الذي لاَ يزاحمُ عليه ، وذلك أنَّه كان يطلبُ الحديثَ ويستمليه من حمّادٍ بن أبي سلمة[٣] وكانَ حمادٌ هَذا عَلاَّمَةَ البصرةِ في الفقهِ والحديثِ والعربية فأملَّ يوماً على سيبويه قَولَ النَّبيِّ ـ عليه السَّلاَمُ ـ : « مَا مِنْ أَصْحَابِي إلَّا مَنْ أَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ »[٤] ، فقَالَ سيبويه : « أبو الدرداء »[٥] ظنّاً منه أنّ المحدّثَ أخطأ

= أبي عمرو ـ الداهية ، واستدل على ذلك ببيت لبيد الثاني ، قال شمر : لم أسمع خويخية إلا للبيد . وأبو عمرو ثقة . وقال الأزهري : هذا حرف غريب . انظر التاج ٧/ ٢٤٧ هارون ، اللسان (خوخ) والجمهرة ١/ ١٧٣ ، والخزانة ٢/ ٥٦١ ، بولاق ، وابن الشجري ١/ ٢٥ ، ومعجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٥٣ .

(١) انظر صفحة ٤٤ فيما تقدم .

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (١٠٠ ـ ١٧٤)هـ وهو من نحاة البصرة المشهورين ، وشيخ سيبويه في النحو ، وعامة الحكاية في كتابه عن الخليل .
ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٣٠ ، ونزعة الألباء ٤٥ ، وإنباه الرواة ١/ ٣٤١ ، وابن خلكان ١/ ١٧٢ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧ .

(٣) هو حماد بن سلمة بن دينار ، شيخ أهل البصرة في الحديث والعربية والفقه ، أخذ عنه يونس بن حبيب البصري وسيبويه ، وتوفي رحمه اللّه سنة ١٦٧هـ .
ترجمته في معجم الأدباء ١٠/ ٢٥٤ ، وانباه الرواة ١/ ٣٢٩ ، ونزهة الألباء ٤٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٤٨ .

(٤) اسمه عويمر بن مالك رضي اللّه عنه توفي سنة ٣٢ في خلافة عثمان . ترجمته في طبقات الشيرازي ٤٧ ومعرفة القراء الكبار للذهبي ٣٨ وغيرهما .

(٥) انظر الخبر في مجالس العلماء ١٥٤ ، ١٥٥ وأخبار النحويين البصريين ٣٤ ، وطبقات الزبيدي =

فبيَّنَ له حمّادٌ وَجهَ خطأِ سيبويه وأنَّ الأمرَ ليسَ هُوَ [مَا][1] ذَهبَ إليه ؛ لأنَّ «لَيسَ» في هذا الموضِعِ لَا يَظهَرُ مرفُوعُهُ ، فقالَ له سيبويه : «لَا جَرمَ أنّي سَأطلبُ علماً لا تلحنني فيه وَفَعَلَ ، وَهَكَذَا تكونُ الهِمَمُ»[2] .

/ وأما «لَا يَكُونُ» فحكمُهُ عندَهُم حُكمُ «لَيسَ» سَواءً كقولك : «جَاء القومُ لَا يَكُونُ زيداً» . /٨٠ ب

وأمَّا «إلَّا أن يَكُونَ» فَيجُوزُ أنْ يَقَع بعدَهَا الاسمُ مرفُوعاً بِهَا وَتكُونَ تَامّةً بمعنَى «حَدَثَ ، وَوَقَعَ» فَلَا تحتَاجُ إلى خَبَرٍ ، وَيَجوزُ أن تكُونَ نَاقصةً فيرتفعُ المضمَرُ وينتصبُ المظهَرُ نحو قولك : «جاءنِي القومُ[3] إلَّا أن يكُونَ زَيدٌ ، وَإلَّا أن يكُونَ زيداً» ، وَعَلَىٰ هذا التنزيلُ قَالَ اللّهُ عَزَّ وجلَّ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارةً ﴾[4] قُرِيءَ بالرّفعِ ، وَالنَّصبِ»[5] .

* * *

٦٦ ، وتاريخ العلماء النحويين ٩٣ ، ومعجم الأدباء ١٠/ ٢٥٥ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٤ ونزهة الألباء ٤٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٤٨ .

(١) إضافة يستوجبها المقام .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٣٨٧ (مبحث ليس) .

(٣) في النسخة «القول» تحريف .

(٤) النساء: ٢٩ .

(٥) قراءة رفع «تجارة» هي قراءة ما عدا الكوفيين ، وقرأ الكوفيون «تجارة» بالنصب .
انظر : التفسير في القراءات السبع ٩٥، والنشر ٢/ ٢٤٩ ، والبحر المحيط ٣/ ٢٣١ ، والكتاب ١/ ٣٧٧ ، والجمل ٢٣٣ ، والاصول في النحو ١/ ٣٥٠ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٢١ ، وفيه : ««يكون» ها هنا ليس باستثناء ؛ لأنه لا يدخل استثناء على استثناء بدليل امتناع «خلا» و«عدا» من هذا الموقع ، فلا يجوز أتوني إلا عدا زيداً ، وإنما هو في هذا الموضع صلة ، كأنك قلت : «وقع إتيان القوم إلا كون إتيان زيد» .

« باب أقسام الأسماء المجرورة »

وَهِيَ تَنقسِمُ قسمين :

أحدُهُمَا : مَجرُورةٌ بإضَافةِ اسمٍ إليه كَقولِكَ : « مَالُ زَيدٍ ، وَغُلَامُ عمروٍ ، وَثَوْبُ خَزٍّ » .

فَالإِضَافةُ عَلَىٰ ضَربين ، إضَافةٌ بمعنَى « اللَّامِ » ، وإضَافةٌ بمعنَى « مِنْ »[1] .

فالإضَافةُ بمعنَى « الَّلامِ » يكُونُ الثَّانِي غَيرَ جنسِ الأول[2] ، والإضَافةُ بِمعنَى « مِنْ » الثاني فِيهَا من جنس الأوّل ، أَلَا تَرَىٰ أنَّ الأوَّلَ فِيهَا بعضُ المضَافِ إليه نحوَ قولِكَ : « خَاتَمُ فِضّةٍ ، وَبَابُ سَاجٍ ، وَكِسَاءُ صُوفٍ » .

وَحُكمُ الأول/ في كلتَا الإضَافتَين أن يَجريَ بمَا بمَا يَقتضيه عَاملُ /٨١ أ
الإعرَابِ الدَّاخِلُ عليه من رفعٍ أو نصْبٍ أو جَرٍّ ، وَحكمُ الثاني أن يُجَرَّ في جميع هذه المواضِعِ نحو « جَاءَنِي غلامُ زَيدٍ ، وَ « رأيتُ غُلَامَ زَيدٍ » ، وَ « مَرَرْتُ بِغلام زَيدٍ » .

---

(١) وهناك إضافة بمعنى « في » أثبتها بعض النحاة وضابطها : أن يكون الثاني ظرفاً للأول نحو قوله تعالى : ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ انظر أوضح المسالك ٢/ ١٦٧ .

(٢) وذلك نحو « غلام زيد » ، وتقديره « غلام لزيد » .

فصـــل

وَالقسمُ [الثَّانِي][1] مَجرُورٌ بدخُولِ حَرفِ الجرِّ عليه ، وَجملةُ حرُوفِ الجرِّ ثَمانِيَةَ عَشَرَ ، وهي :

مِنْ ، وَإلَىٰ ، وَفِي ، وَرُبَّ ، وَمُنْذُ ، وَمُذْ ، وَحَاشَا ، وَخَلاَ ، وَعَدَا ، « وَالباءُ[2] ، وَالَّلامُ ، وَالكَافُ » الزَّوائِدُ[3] ، وَالوَاوُ ، والتَّاءُ في الْقَسَمِ ، وَعَنْ ، وَعَلَىٰ ، وَحَتَّىٰ[4] .

فصـــل :

فأما « مِنْ » فموضُوعُهَا أن تكُونَ لابتداءِ الغَايةِ في المكَانِ[5] كقولِكَ : « خَرَجْتُ مِنْ خُرَاسَانَ » .

وَتَكُونُ للتّبعيضِ[6] كقولِكَ : « أخذتُ دِينَاراً مِنَ المَالِ » ، وَ

---

(١) في النسخة « الأول » ، والصواب ما أثبته .

(٢) في النسخة « والياء » بالمثناة التحتية تصحيف .

(٣) الزوائد : قيد للباء : واللام ، والكاف ، والمؤلف تابع لابن جني في اللمع ١٥٥ ، والزجاجي في الجمل ٦٠ ، قال ابن جني في سر الصناعة ١/ ١٣٥ : « وذلك لمّا كنّ على حرف واحد وقللن غاية القلة ، واختلطن بما بعدهن خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن عليه أن يظن بهن أنهن بعضه وأحد أجزائه ، فوسموهن بالزيادة لذلك » .

(٤) لم يذكر الحرف الثامن عشر .

(٥) هذا رأي جمهور البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن « من » تكون للابتداء في الزمان أيضاً ، ووافقهم المبرد وابن درستويه من البصريين .
راجع الانصاف ٣٧٠، المسألة ٥٤ ، ومغنى اللبيب ٤١٩ ، وابن يعيش ٨/ ١١ .

(٦) وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعضٍ ، ومجيئها للتبعيض كثير . انظر الجني الداني ٣٠٩ .

« أكلتُ رَغيفاً مِنَ الطَّعَامِ » .

وتكُونُ لِتَبْيِينِ الجنسِ أو النَّوعِ كقوله عزّ وجلَّ : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[1] وَكقول سيبويه في أوَّلِ الكتَابِ : « هَذَا بَابُ عِلْمِ مَا الْكَلِمُ مِن العربيّةِ »[2] .

وَتَكُونُ للزيَادَةِ في النّفي خَاصّةً عند سيبويه كقولك : « مَا جَاءنِي مِنْ أَحَدٍ »[3] ، وأجَازَ أبُو الحَسَنِ[4]/ زِيَادَتَهَا في الإيجَابِ نحو قوله عزّ وَجَلَّ : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[5] ، وَلَيسَ هَذَا بدليلٍ قَاطِعٍ لجوَازِ حَمل « مِنْ » هُنَا على التّبعيضِ . /٨١ ب

(١) الحج : ٣٠،وعلامتها ان يحسن جعل « الذي » مكانها إذا كان المبين بها معرفة كما في الآية ، والتقدير : فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن ، أو يصح ان يخلفها الضمير فقط إذا كان المبين بها نكرة نحو « يحلون فيها من أساورَ من ذَهبٍ » أي من أساور هي ذهب . شرح التصريح ٢/ ٨ ، والجني الداني ٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٢ بولاق ، قال السيرافي بهامشه : « وأدخل « من » لوجهين : أحدهما : تبيين الجنس . والثاني : أنه قصد إلى الاسم والفعل والحرف وليس هو كل العربية » ، وقال ابن السراج في أصول النحو ١/ ٤٩٩ : « لأن الكلم يكون عربياً وعجمياً فأضاف النوع وهو الكلم إلى اسمه الذي يبين به ما هو وهو العربية » .

(٣) الكتاب ١/ ١٧ ، ٢/ ٣٠٧ بولاق ، قالَ ابن يعيش ٨/ ١٢ : « وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط : أحدها : أن تكون مع النكرة . والثاني أن تكون عامة . والثالث أن تكون في غير الموجب » .

(٤) وهو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط من أكابر النحويين البصريين اخذ عن سيبويه وهو أسن منه ، وهو الطريق الى كتاب سيبويه . توفي سنة ٢١٥ . ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٣٦ ، وابن خلكان ١/ ٢٠٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠ ، ونزهة الألباء ١٣٣ .

(٥) المائدة : ٤ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٨ ، وابن يعيش ٨/ ١٣ .

فصل :

وأما « إلى » فموضُوعُهَا لانتهاء الغاية نحو « سرتُ إِلَىٰ البصرَةِ » ، ومثلُهُ قولُهُ عَزَّ وجلَّ ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾(١) .

وَهَلْ يدخُلُ المجرُورُ بِـ «الى» في حُكْمِ مَا قَبلَهُ ؟ فِيهِ احتمَالٌ ، فإنَّ القَائِلَ: «سرتُ إلى المدينَةِ» يجُوزُ أن يُريدَ أنَّه انتهَى إليهَا وَلَمْ يَدْخلْهَا ، وَيجُوزُ أن يكُونَ قَدْ دَخَلَهَا(٢) ، وَلِهَذا اختلفَ العلماءُ في وجُوبِ دخُولِ المرفقين والكعبين في الوضوء ، (فأوجبَهُ)(٣) جمهُورُهُم ولم يُوجبْهُ سَائِرُهُمْ(٤) ، وَعندِي أَنَّ المُوجبينَ إِنَّما أَوْجبُوهُ بدليل السُّنَّةِ(٥) ، وأمَّا ظَاهُر التَّنزيل فَليسَ فِيه قطعُ دَليلٍ .

وَذَهَبَ بعضهُمْ إلى أنَّ « إلى » تكُونُ بمعنَى « مَعَ » وَاحتجَّ بقوله عزَّ وجلَّ ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾(٥) أي مَعَهَا(٦) ،

---

(١) المائدة : ٦ .

(٢) انظر الأصول في النحو ١/ ٥٠١ ، وابن يعيش ٨/ ١٥ .

(٣) في النسخة « فاحبه » تحريف .

(٤) انظر تفسير القرطبي ٦/ ٨٦ ، ورصف المباني ٨١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٩٩ ، وشرح الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار ٣/ ٤٢٣ ، والمغني في أصول الفقه للخبازي ٤٢٦ .

(٥) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « ويل للأعقاب من النار » رواه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري ١/ ٤٩ (كتاب الوضوء - باب غسل الرجلين ، وباب غسل الأعقاب) وصحيح مسلم ١/ ١٤٧ « باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما » .

(٦) النساء : ٢ .

(٧) ذهب إلى هذا الكوفيون وبعض البصريين ، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى شيء مما لم يكن معه كقول العرب : إنّ الذود إلى الذود إبل ، أما إذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان « مع » =

وَهَذَا فيه نَظرٌ[١]

فصــل :

وأما « في » فموضُوعُهَا للظّرفيّة وَالوعَاءِ نحو قولكَ : « المَالُ في الكيس » ، وَ « اللّصُّ في الحَبسِ » / ثم يتّسعُ فيهَا فتستعملُ حَيثُ /٨٢ أ
لاَ يَتَحَقَّقُ ظَرفيةٌ وَلاَ وِعاءٌ فَيُقَالُ : «زَيدٌ في حَاجَةِ أخِيه، وَالأميرُ يَنظُرُ في شَأْنِ ذَوِيهِ »[٢] ، وفي القرآنِ قولُهُ عَزّ وجلّ : ﴿ كُلَّ يَـوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾[٣] ، والمَعنَى أنه ـ سبحانَهُ ـ يبدعُ ما يَشَاءُ من خِلقٍ وَرزقٍ وغيرِ ذلك[٤] .

فصــل :

وأمّا « رُبَّ » فموضُوعُهَا للتّقليلِ كقولك[٥] : « رُبَّ جَوَادٍ يَكْبُو ، وَرُبَّ مَاضٍ يَنْبُو ، وَرُبَّ حَليم يَزِلُّ ، وَرُبَّ كَرِيمٍ يَبْخَلُ » ، ثمّ يتّسعُ فيها

« إلى » ، فلا يقال في « مع فلان مال كثير » : « إلى فلانٍ مال كثير » .
انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٨ ، ومغنى اللبيب ١٠٤ ، ورصف المباني ٨٣ ، والأزهية ٢٨٢ ، والجني الداني ٣٨٥ .

(١) لعل المؤلف من المؤولين لمثل هذا ، قال المرادي في الجني الداني ٣٨٦ : « وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وإبقاء « إلى » على أصلها » .
فالمعنى في الآية كما قال الفراء : « ولا تضيفوا أموالهم إلى إموالكم » ، وتأويل الفراء للآية لفقدان الشرط .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٠٨ بولاق ، والمقتضب ٤/ ١٣٩ والايضاح العضدي ٢٥١ ، والاصول في النحو ١/ ٥٠٣ ، ومغنى اللبيب ١/ ٢٢٣ .

(٣) الرحمن : ٢٩ .

(٤) انظر تفسير القرطبي ١٧/ ١٦٦ ، والكشاف ٤/ ٤٦ ، والبحر المحيط ٨/ ١٩٣ .

(٥) في النسخة « كقوله » والأولى ما أثبته .

فتستعملُ للتكثير كقول المفتخر[1] : « رُبَّ مَالٍ وَهَبْتُ ، وَرُبَّ أسِيرٍ فَكَكْتُ ، وَرُبَّ حَرْبٍ سَعَرْتُ ، وَرُبَّ جَيْشٍ كَسَرْتُ »[2] . وكقول أبي عطاء السندي[3] :

٦ - فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الفِنَاءِ فَرُبَّما أَقَامَ بِهِ بعد الـوُفُـودِ وُفُودُ[4]

فصـل :

وأمّا « مُذْ وَمُنْذُ » فتكونان حرفين تجرّانِ ما بعدهما كقولك : « ما رأيت زيداً منذ عامين » ، و « ما لقيت عمراً مذ يومين » ، وتكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما بالابتداء والخبر[5] كقولك : « ما رأيت زيداً منذ عَامَانِ » ، و « مَا لقِيتُ عَمراً / مُذْ يومَانِ » . /٨٢ ب

وهما إذا كانا حرفين لابتداء الغاية في الزمان بمنزلة « مِنْ » لابتداء

---

(١) في النسخة « كقولك المفتخر » والأولى ما أثبته .

(٢) انظر « رب » في المقتضب ٤/ ١٣٩ والاصول في النحو ١/ ٥٠٧ ، والأزهية ٢٦٨ ، ومغنى اللبيب ١٧٩ حيث قال ابن هشام : « رب : حرف جر ، خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته . . . ، وليس معناها التقليل دائماً ، خلافاً للأكثرين ، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً » .

(٣) هو أبو عطاء أفلح - أو مرزوق - بن يسار السندي من مخضرمي الدولتين ، وكان من شيعة بني أمية . انظر : الأغاني ١٧/ ٣٢٧ ، والخزانة ٤/ ١٧٠ بولاق .

(٤) البيت من الطويل وهو ضمن قصيدة لأبي عطاء في رثاء ابن هبيرة الفزاري وكان المنصور قتله ، وهو في الحماسة لأبي تمام ١/ ٣٩١ ، وشرح ديوان الحمسا للمرزوقي ٢/ ٨٠٠ ، وشرح شواهد التحفة الوردية للبغدادي ١٩٠ ، والخزانة ٤/ ١٧٠ بولاق .

والشاهد في قوله : « فربما » حيث جاءت « رب » للتكثير في معرض المدح .

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين ، وانظر تفصيل ذلك في : الانصاف ١/ ٣٨٢ ، المسألة ٥٦ ، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٥٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٠ والايضاح العضدي ٢٦١ ، والموجز في النحو ٥٩ ، والصفوة الصفية ٢٨٣ .

الغاية في المكان ، وإذا كانا اسمين فهما بمعنَى الأمدِ والوقْتِ من أسماء الزمان .

وقَلَّ ما تدخُل « مِنْ » مدخَلَهُمَا ، فأمَّا قولُه عَزَّ وَجَلَّ ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[1] فَمَحْمُولٌ[2] على تقدير حذفِ المضَافِ ، والمعنَى لمسجدٌ أسِّس على التّقوى من تأسيس أوّلِ يومٍ[3] .

فصـــل :

وأما « حاشَا وخلاَ وعَدا » فإنّهُنَّ يَكُنَّ أَحْرُفَ خَفضٍ فَيجرُرنَ الأسماءَ الواقعَةَ بعدَهُنَّ ، وَيكُنَّ أفعَالاً فَيُضْمَرُ فيهنَّ فَاعلُهُنَّ وَيُنصَبُ بهِنَّ مفعُولهُنَّ كَمَا بيَّنَاهُ سَالفاً .

فصـــل :

وَأَمَّا « البَاءُ » فَموضُوعُهَا للإلصَاقِ[4] كقولِكَ « مَررتُ بزيدٍ ، وَذَهَبتُ بعمْرٍو » كأنَّكَ أَلْصَقْتَ الفعلَ بِهِ .

---

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) في النسخة « محمول » بدون فاء الربط ، والأولى ما أثبته .

(٣) احتج الكوفيون بهذه الآية لمجيء « من » في الزمان ، وأنكر ذلك البصريون . انظر : الانصاف ٣٧٠ المسألة ٥٤ ، والصفوة الصفية ٢٨٨ ، وابن يعيش ٨/ ١٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٩ .

(٤) الالصاق : هو أصل معاني الباء ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه حيث قال : في الكتاب ٢/ ٣٠٤ بولاق : « وباء الجر إنما هي للإلزاق . . . فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » . وانظر التفصيل في : الصفوة الصفية ٣٠٣، ومغني اللبيب ١٣٧ ، والجنى الداني ٣٦ ، ومعاني الحروف للرماني ٣٦ .

وَتكُونُ للاستعَانةِ[1] كقـولكَ : « بَـرَيْتُ بالمُـدْيَةِ[2] ، وَكَتبتُ بالقَلمِ » .

وتكُونُ بمعنى « في » كَقولِكَ : « نَزَلتُ بِبَغْدَادَ »[3] .

وَتكُونُ زَائدةً مؤكّدةً لِلنفي كقولكَ : « لَستُ بِزَيدٍ » ، وَزَائدةً

/٨٣ أ مؤكّدَةً لِمعنَى الفعلِ في الإيجَابِ أو دَالّةً على / مُبَاشَرةِ الفَاعِلِ المجرُورِ بهَا كَقولك : « أمسكتُ بالحَبلِ ، وَمسحتُ بالرُّكنِ » ، وَمِنْ هذَا القِسْمِ قَولُ اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾[4] .

فأَمَّا مَا يَدّعيه بعضُ النَّاسِ مِنْ أَنَّهَا تُكُونُ دَالَّةً على التَّبعيض[5] فَغيرُ مَعرُوفٍ عندَ القومِ[6] ، ولو دَلَّت عَلَى التَّبعيض في قوله عزّ وجلّ ﴿ وَأمسَحُوا[7] بِرُؤُوسِكُمْ ﴾[4] لدلَّت في ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ ﴾[4] في التَّيَمّمِ .

---

(١) الباء التي للاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما مثل المؤلف ، وانظر مغنى اللبيب ١٧٩ .

(٢) المدية : الشفرة .

(٣) انظر (بغداد) واللغات فيها في معجم البلدان ١/ ٤٥٦ ، والقاموس المحيط ١/ ٢٨٨ .

(٤) المائدة : ٦ .

(٥) أثبت ذلك الكوفيون والقتبي والأصمعي والفارسي وابن مالك ، وذكره من الأئمة الشافعي وعليه بنى مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء .
انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٦٤ ، وتفسير القرطبي ٦/ ٨٨ ، وشرح التصريح ٢/ ١٣ ، ومغنى اللبيب ١٤٣ ، وسر صناعة الاعراب ١/ ١٣٩ حيث قال ابن جني : « فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه اللّه - عنه من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا رود به ثبت » .

(٦) يقصد بالقوم هنا الإمام مالك وأصحابه الذين يوجبون مسح الرأس كله ، واحتج المؤلف المالكي المذهب بما احتج به أصحابه ، ولعله يقصد بالقوم هنا البصريين كما ذكر ابن جني فيما سبق . انظر تفسير القرطبي ٨/ ٨٧ .

(٧) في النسخة « فامسحوا » بالفاء خطأ .

فصـــل :

وأَمَّا «اللاَّمُ» فتكُونُ لِلْمِلْكِ نحوَ قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾[١] ، ﴿ وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾[٢] .

وَتَكُونُ للاستحقَاقِ أو الاختصَاصِ كقولِه عليهِ السَّلاَمُ : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ »[٣] ، وَقَولِكَ : « البابُ للمسجدِ ، والسّرجُ للفرَسِ » .

وَتكُونُ لِلعلّةِ نحو « جيئتُكَ للإِكْرَامِ » .

وَتَكُونُ للعَاقِبَةِ كَمَا قَالَ :

لِدُو لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ[٤] .

-٧

فصـــل :

وأَمَّا الكَافُ فموضُوعُهَا للتّشبيهِ ، وَلَهَا فيه موضعَانِ :

---

(١) الأنعام : ٥٧ .

(٢) الانفطار : ١٩ .

(٣) انظر الحديث في صحيح البخاري ٨/ ١١٦ كتاب الأحكام - باب من قضي له بحق أخيه فلا يأخذه . . . » ، وصحيح مسلم ٤/ ١٧١ كتاب الرضاع - باب الولد للفراش وتوقي الشبهات » ، والفائق ٣/ ٤١ .

(٤) هذا المصراع من الوافر ، يقال : إنه عجز وصدره :

له مَلَكٌ ينادي كل يوم .

ونسب للإمام علي كرم الله وجهه ، وهو في ديوانه ٢٩ ، ويقال : إنه صدر وعجزه :

فكلكم يصير إلى ذهَابِ .

وهو منسوب أيضاً للإمام علي ، ونسب كذلك لأبي العتاهية كما في ديوانه ٣٣ ، ونسب لأبي نواس ولم أجده في ديوانه (طبع بيروت) انظر : الحيوان ٣/ ٥١ ، والهمع ٢/ ٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٨ والدرر اللوامع ٢/ ٣١ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٣٤ ، والخزانة ٤/ ١٦٣ والجني الداني ٩٨ والشاهد في قوله « للموت » ، و « للخراب » فاللام فيهما لام العاقبة والصيرورة والمآل .

أن تَكُونَ حَرَفاً كقولك : « جَاءنِي الَّذِي كَزَيدٍ » وَلَا تَكُونُ هَا هُنَا اسماً

إذْ لَا يُوصَلُ الموصُولُ بِمُفْرِدٍ .

والثَّاني : أَن تكُونَ اسماً كقوله(1) :

٨ ـ هَلْ (2) ينتهونَ وَلَن ينهَى ذَوي شَططٍ كالطَّعْنِ يَهلَكُ فِيهِ الزَّيتُ وَالْفُتُلُ

/ وَلَا تكُونَ هُنَا إلَّا اسماً ، لأَنَّهَا بمعنَى الفاعِلِ لِـ « يَنْهَى » وَلَا ٨٣/ ب

يكُونُ الفاعِلُ إلَّا اسْماً .

وَقَد تكُونُ زَائدةً ، قَالَ الرَّاجزُ(3) :

٩ ـ لَوَاحِقُ ٱلأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ .

فَإِنَّهُ وَصَفَ حُمرَ الوحْشِ بضمْرِ الخَوَاصِرِ وَبِطُولِ الْقَـوَائِمِ ،

وَ « الْمَقَقُ » هُوَ الطُّولُ فَكَأَنَّهُ قَالَ : فِيهَا طُولٌ .

---

(1) البيت للأعشى الكبير وهو من البسيط ، انظر : الديوان ٦٣ ، والمقتضب ٤/ ١٤١ ، وسر صناعة الاعراب ١/ ٢٨٣ ، والخصائص ٢/ ٣٦٨ ، وابن يعيش ٨/ ٤٣ ، والايضاح العضدي ٢٦٠ ، والعيني ٣/ ٢٩١ ، والاصول في النحو ١/ ٥٣٥ ، والخزانة ٤/ ١٣٢ بولاق ، والجني الداني ٨٢ ، ورصف المباني ١٩٥ ، والصفوة الصفية ٢٩٨ .

(2) في النسخة « لن » والمثبت من الديوان ، والشاهد في البيت قوله « كالطعن » حيث وقعت الكاف فاعلاً لـ « ينهي » فهي اسم .

(3) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وقبله :
قَبٌّ من التَّعداءِ حقب في سَوَقْ ،
وهو في الديوان ١٠٦ ، واللمع ١٥٨ وسر صناعة الاعراب ١/ ٢٩٢ والخزانة ٤/ ٢٦٦ والعيني ٣/ ٢٩٠ ، والمسائل المشكلة لأبي علي ٤٠٠ ، القب : جمع أقب وقباء ، وهو دقة الخصر وضمر البطن .
والتعداء مصدر عدا ، وهو أبلغ من العدو . السوق : بفتحتين ـ طول الساق . لواحق : جمع لاحقة : ضمر وهزل . والأقراب : جمع قرب ـ بضمة فسكون وبضمتين ـ الخاصرة .
والمقق ـ بفتح الميم والقاف ـ : الطول ؛ وفي النسخة « الطويل » تحريف .
والشاهد فيه زيادة الكاف في قوله « كالمقق » .

وَكَذَا أَوَّلَ أكثرُ المفسّرينَ قولَهُ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1] أي بَزِيادةِ « الكَافِ » ، وَيجُوزُ أَن تَكُونَ (في هذه الآية غيرَ زائدةٍ)[2] ، وَيكُونُ « الْمَثْلُ » بمعْنَى « الْمَثَلِ » الّذي هُوَ الصِّفَةُ كما قَالَ عز وجل : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتي ﴾[3] أي صِفَتُهَا ، فيكُونُ المعنَى حينئذٍ ليسَ كصفةِ الله عزّ وجلَّ شَيْءٌ ، وهذَا تأويل مستقيمٌ لا سيّمَا على مذاهب الإثبَاتِ للصّفَاتِ[4] .

فصــل :

وَأمَّا « الواوُ » وَ« التَّاءُ » في الْقَسَمِ فإِنَّهَا بمنزلَةِ « الباءِ » في الْقَسَمِ ، وَلَا فَرقَ في المعنَى بَينَ قولِكَ : « وَاللّهِ لأفعلَنَّ » وَ« بِاللّهِ لأفعلَنَّ » وَ« تَاللّهِ لأفعَـلَنَّ » إلا أنَّ « الباءَ » هِيَ الأصْلُ[5] ، وَ« الْوَاوُ » بدَلٌ منهَا[6] ، و« التَّاءُ » بَـدَلٌ مِنَ « الوَاوِ »[7] ، وَيَدُلُّ عَلى صحّةِ هذَا التّرتيبِ أنَّ البَاءَ لمَا كَانت هيَ الأصلُ وَجبَ لَهَا من القوّةِ مَا ليسَ للفرعِ ، وَذَلكَ أَنَّهَا تدخُلُ عَلى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ من مُظهَرٍ / وَمُضمَرٍ ، /٨٤ أ

---

(١) الشورى : ١١ ، وانظر شرح التصريح ٢/ ١٧ .

(٢) ما بين القوسين في النسخة هكذا « في غير هذه الآية زائدة » ، والصواب ما أثبته .

(٣) الرعد : ٣٥ .

(٤) انظر التفصيل في مغنى اللبيب ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، وشرح الكوكب المنير ١/ ١٦٩ ـ ١٧٥ ، والبحر المحيط ٧/ ٥١٠ ، وتفسير القرطبي ١٦/ ٨ ، والجنى الداني ٨٦ ـ ٩١ ، وشرح التصريح ٢/ ١٧ .

(٥) قال ابن يعيش ٨/ ٣٣ : « وإنما خصوا الباء بذلك .. لأمرين :
أحدهما : أنها الأصل في التعدية .
والثاني : أن الباء معناها الإلصاق، والمراد إيصال معنى الحلف إلى المحلوف».

(٦) وذلك لقرب مخرجيهما ، وللتخفيف .

(٧) أبدلت التاء من الواو كثيراً كما في وارث وتراث ووكلة وتكلة .

تقولُ : « بهِ لأفعلَنَّ ، وَبِكَ لاَ فعلتُ » ، كمَا قَالَ الشّاعِرُ :

١٠ ـ رَأى بَـرقاً فـأوضـعَ فَـوْقَ بَكْـرٍ   فَلاَ بِكَ مَـا أسالَ وَلاَ أغَـامَا[(١)]

وَأنَّ « الواوَ » لمَّا كَانَتْ بدَلاً من « الباء » اختصّت بالدخُولِ عَلى كُلِّ مُظهَرٍ وَامتَنَعَتْ من الدّخُولِ عَلى المضمَرِ ، وأنَّ « التَّاءَ » لمَّا كَانت بَدلاً مِنَ « الوَاوِ » لَمْ تدخُلْ عَلى شَيْءٍ مِنَ الأسمَاءِ المظهرَة ولاَ المُضمَرة إلَّا علَى الاسمِ الأعـظَمِ نحوَ قـولِه عَـزَّ وجلَّ : ﴿ وَتَـاللّهِ لأكِيدَنَّ أصْنَامَكُمْ ﴾[(٢)] .

فصـــل :

وأمّا « عَنْ » فإنَّها تكُونُ حرفَ جرٍّ بمعنَى المجاوَزَة . والتَّعدي من شَيءٍ إلى شَيءٍ كقولك : « رَميتُ عن القوسِ »[(٣)] وَ « سَمعتُ الحديثَ عَن زَيدٍ » .

---

(١) البيت من الوافر ، ونسبه أبو زيد في نوادره ٤٢١ لعمرو بن يربوع بن حنظلة ، وقد أورد فيه قصة مع زوجه الجنية (السعلاة) ، والرواية عنده « وما أغاما » في موضع « ولا أغاما » .
معنى أوضع : أسرع في السير . والبكر : الفتي من الإبل .
وجملة « ما أسال ولا أغاما » جواب القسم .
ومعنى البيت أنه يدعو لمحلة أهلها بأن تسلم من أذى البرق والسيل ، ويقسم بحياتها إنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يتأذى به أهلها عن هامش سر صناعة الاعراب ١/ ١١٨ .
والشاهد فيه قوله : « فلا بك » حيث أدخل باء القسم على الضمير بخلاف باقي حروف القسم لأنها هي الأصل .
انظر الحيوان ١/ ١٨٦ والايضاح العضدي ٢٥٥ ، والخصائص ٢/ ١٩ وابن يعيش ٨/ ٣٤ ، وسر صناعة الاعراب ١١٧ .
(٢) الأنبياء : ٥٧ .
(٣) في النسخة « القول » تحريف .

وتَكُونُ اسماً للجهَةِ فَيدخُلُ حِينَئذٍ عليْهَا حَرفُ الجرّ كَمَا قَال قَطريُّ بنُ الفجآءةِ[1] :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلّرِمَاحِ دَرِيَّـةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي[2]

وَكَمَا قَالَ القُطَامِيُّ[3] :

فَقُلْتُ لِلّركْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبلُ[4]

فصل :

وأمّا « عَلَى » فإنّها تَنقسِمُ ثَلاثَة أَقسَامٍ ، تَكُونُ حَرفَ جَرٍّ[5] ، وَتَكُونُ اسماً للجهةِ / فَيدخُلُ عليهَا حِينَئذٍ حَرفُ الجرّ كَمَا قَالَ مُزاحِمُ /٨٤ ب العقيليُّ[6] يَصِفُ القَطَاةَ :

---

(١) قطري بن الفجاءة المازني أحد زعماء الخوارج وشعرائها الأبطال ، وكان له حروب مشهورة زمن مصعب بن الزبير ، والحجاج بن يوسف ، وقد قتل سنة ٧٨ .
ترجمته في المعارف ٤١١ ، وابن خلكان ٤/ ٩٣ ، والخزانة ٤/ ٢٥٨ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو في الحماسة ١/ ٨٧ ومغنى اللبيب ١١٩ ، وابن الشجري ٢/ ٢٥٤ ، والخزانة ٤/ ٢٥٨ بولاق .
والشاهد فيه على أن « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب لدخول حرف الجر عليها .

(٣) وهو عمير بن شييم ، يكنى أبا سعيد ، كان نصرانياً فأسلم ، وهو من الشعراء الاسلاميين المقلين .
انظر : المؤتلف والمختلف ٢٥١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٨١ ، والخزانة ١/ ٣٩١ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ٢٨ ، وابن يعيش ٨/ ٤١ ، ورصف المباني ٣٦٧ ، والفصول الخمسون ٢١٧ ، والجنى الداني ٢٤٢ ، والمقرب ١/ ١٩٥ ، والصفوة الصفية ٣٢٦ ، والجمل ٦٠ ، والشاهد فيه كسابقه . والحبيا : موضع بالشام .

(٥) قيل : هو الأصل نحو « زيد على الفرس » بالخفض .

(٦) هو مزاحم بن الحارث العقيلي من الشعراء الإسلاميين ، ومن المعاصرين لجرير والفرزدق .

١٣ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدُ مَا تَمَّ خِمْسُهَا
تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ (١)

وَتكُونُ فِعلاً ترفعُ الفَاعِلَ وتنصبُ المفعُولَ ، كَقولِ النَّابغَةِ الجعديِّ (٢) :

١٤ ـ عَلَوْنَا السَّمَاءَ عِفَّةً وَتَكَرُّماً وَإِنَّا لَنَبْغِي فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا (٣)

ومن هذا المعنَى قولُهُ عَزَّ وجلَّ : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٤) .

ترجمته في الأغاني ١٩/ ٩٨ (دار الكتب) والحماسة البصرية ٢/ ٢٢٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٦ .

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ١٢٠ (بمجلة معهد المخطوطات المجلد ٢٢ جـ ١) ، والأزهية ٢٠٣ ، والجني الداني ٤٧٠ ، والكتاب ٢/ ٣١٠ ، والمقتضب ٣/ ٥٣ ، والخزانة ٤/ ٢٥٣ ، والصفوة الصفية ٣٢٦ . ويروى « ما تم ظمؤها » والخمس : اليوم الخامس من يوم الورود . تصل : تصوت أحشاؤها من اليبس . القيض : قشرة البيض العليا .
والشاهد فيه على أن « على » اسم لدخول حرف الجر عليه ، أي غدت من فوقه .

(٢) هو أبو ليلى قيس بن عبد الله ـ وقيل غير ذلك ـ كان من الشعراء المخضرمين المعمرين . ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٢٩٥ ، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣ ، والمؤتلف والمختلف ٢٩٣ ، والخزانة ١/ ٥١٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في شعره المجموع ٥١ برواية :
(بلغنا السماء مجدنا وجدودنا وانا لنرجو ....) البيت
وفي الخزانة ١/ ٥٢٣ : وفي رواية عبد الله بن جراد :
(علونا على طر العباد تكرما وانا لنرجو ....) البيت .
وفي العقد الفريد ٢/ ٥٢ « وفد أبو ليلى نابغة بني جعدة على النبي صلى الله عليه وسلم فأنشده شعره الذي يقول فيه :
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنبغي فوق ذلك مظهرا
قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إلى أين أبا ليلى ؟ قال : إلى الجنة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن شاء الله » .
والشاهد في البيت أن « على » هنا فعل حيث رفعت الفاعل ونصبت المفعول .

(٤) القصص : ٤ .

فصـــل :

وَأمّا « حَتَّى » فإنّها تنقسِمُ ثَلاثَة أقسَامٍ :

الأوْلُ : أن تكُونَ حَرفَ جَرٍّ بمعنًى « إلَى » كقولِه عَزَّ وجلَّ : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[1] ، وإذَا وَقَعَ الفعلُ بعدَهَا انتصبَ بإضمَار « أَنْ » كَمَا يذكَرُ[2] .

والثَّاني : أن تَكُونَ حَرفاً من حُروفِ العطْفِ بمنزلةِ « الْوَاوِ » غَيرَ أنّها تختصُّ عَنِ « الواوِ » بثلاثَةِ أحكَامٍ :

الأوْلُ : أنَّه لَا يعطَفُ بهَا إلّا بعدَ جَمعٍ .

والثّانِي : أنّ المعطُوفَ لَا يجوزُ أن يكُونَ إلَّا من جِنس المعطُوفِ عَليْهِ .

والثّالثُ : أن المعطُوفَ لا يَجُوزُ أن يكُونَ إلّا مُظْهراً[3] ، كقولِكَ : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأنبيَاءُ ، وَقَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ » .

/ والقسمُ الثّالِثُ : أن تكُونَ حَرفاً من حرُوفِ الابتدَاءِ[4] كقول الشّاعِرِ : / ٨٥ أ

١٥ - فَــوَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ ، أَوْ مُجَاشِعُ[5]

---

(١) القدر : ٥ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ١٧٠ .

(٣) انظر هذه الشروط في مغنى اللبيب ١٧١ ، والجنى الداني ٥٤٦ ، ورصف المباني ١٨١ .

(٤) وهي التي تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل ، نحو : قام القوم حتى يخرج عمرو بالرفع ، وقام القوم حتى عمرو خارج . عن رصف المباني ١٨٠ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ، وهو في ديوانه ١/ ٤١٩ (ط : بيروت) برواية « فيا عجبي » .
وانظر أيضاً : الكتاب ١/ ٤١٣ ، ورصف المباني ١٨٠ ، وابن يعيش ٨/ ١٥ ، وكتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ٨١ ، والجمل ٦٦ ، ومغنى اللبيب ١٧٣ ، وشرح شواهده ١٢ ، والخزانة ٤/ ١٤١ ، كليب : رهط جرير . نهشل ومجاشع ابنا دارم رهط الفرزدق . والشاهد فيه أن « حتى » حرف ابتداء لا عمل لها .

« باب أقسام الأفعال المعربة »

وهِيَ ثَلاثَة أنواع ، مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجزومٌ ، وجملةُ هذه الأفعَال توصَفُ بأنَّهَا أفعَالٌ مُضارعةٌ ويشملها أنّها لا بدّ أن تلحقَ أوائلَهَا أحرفُ المضارعة ، وهي « الهمزة والنّونُ والتّاءُ والياءُ » .

فالهمزةُ للمخبر عن نفسه كقول القائل : « أنا أَفْعَلُ » ، والنُّونُ لجماعة المخبرين عن أنفسهم كقولهم : « نَحنُ نَفعَلُ » ، وتكُونُ هذه للملكِ العظِيم ، أو السُّوقَةِ المتبُوعِ ، والتّاءُ للمخَاطبِ ذكراً كَان أو أنثى ، إلاّ أن المؤنّثَ تلحقُهُ علامَةُ التّأنيثِ ، كقولِك : « أنتَ يا زيدُ تقُومُ ، وأنتِ يَا هندُ تَقُومِينَ » ، وللمؤنّثةِ الغَائبةِ نحو قولِك : « هِندُ تَقُومُ » .

واليَاءُ : تكُونُ للمذّكرِ الغَـائبِ مُفرداً كَانَ أو زائداً عليه كقولك : « زيدٌ يَقُومُ ، والزّيدونَ يقومُونَ » ، ولجماعة المؤنث الغُيّبِ نحو « النّساءُ يَقُمْنَ » ، وفي التنزيل /:﴿ إلاّ أن يَعْفُونَ ﴾[1] . ٨٥/ب

ووجهُ مضارعَةِ هذه الأفعَالِ الأسمَاءَ أَنَّهَا تصلُحُ للحَالِ والاستقبَالِ ، فإذا ألحقت « السينُ أوْ سَوفَ » اختصت بالاستقبَالِ فأشبهت الأسماءَ النّكرةَ التي يصلحُ كُلّ واحدٍ منهَا لأحَادِ الجنسِ مِنْ غَيرِ تَعيينٍ نحو

---

(١) البقرة : ٢٣٧ .

« رجلٌ ، وَغلامٌ ، وفرسٌ ، وحمارٌ » ، فإذا لحقتَها الألفُ واللاّمُ اختصت بالأعيَانِ وامتنعت من العمُومِ والشيّاعِ[1] .

فصل :

وجملةُ هذه الأفعَالِ إذا وقعت موقعَ الأسماءِ ولم يدخُلْ عليهَا ناصبٌ ولَا جازِمٌ فَهِيَ مرفوعةٌ[2] كقولِكَ : « زَيدٌ يَذْهَبُ ، ويَذهَبُ زَيدٌ » ، وَ « عَمروٌ يركَبُ ، وَيركَبُ عَمروٌ » .

فأيُّ فعلٍ وَقعَ موقعَ اسمٍ عَلى هَذا الوصفِ فهُوَ مرفوعٌ بوقُوعه موقعَ الإسمِ سواءً كان ذلك الاسم مرفوعاً أو مجرُوراً أو منصُوباً ، ألا تَرى أنّك تقولُ: «هذا رجلٌ يكتُبُ،ورأيتُ رجلاً يكتُبُ،ومررتُ برجلٍ يكتُبُ» فترفع « يَكْتُبُ » في هذه الأحوَالِ ، ولو جئت فيها بالاسم موضعَ الفعلِ لاختلف إعرابُهُ فكنتَ تقُولُ : « هذَا رجلٌ كاتبٌ ، ورأيتُ رجلاً كاتباً ، / ٨٦/ أ ومررتُ برجلٍ كَاتبٍ »[3] .

---

(١) هذا الوجه الذي ذكره الصقلي هو أحد وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم عند البصريين ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الأفعال المضارعة انما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة .
انظر : الانصاف ٥٥٠ المسألة ٧٣ ، وابن يعيش ٧/ ١٢ ، ورصف المباني ٤٧ ، والمقتضب ٢/ ١ .

(٢) اختلف النحويون في رفع الفعل المضارع على مذاهب :
أ ـ ذهب أكثر الكوفيين إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وهو ما أميل اليه .
ب ـ وذهب الكسائي الى أنه يرتفع بالزائد في أوله .
جـ ـ وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .
انظر : الانصاف ٥٥٠ المسألة ٧٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩ .

(٣) انظر : الايضاح العضدي ٣٠٨ ، والمقتصد في شرح الايضاح ٢/ ١٠٤٥ والأصول في النحو ٢/ ١٥١ .

« باب أقسام الأفعال المنصوبة »

وَهِيَ تنقسِمُ بحسبِ عَواملِ النّصب فِيهَا ، وعَوامِلُ النّصبِ في الأفعَالِ أربعةٌ « أَنْ ، [وَلَنْ][1] ، وَكَيْ ، وَإِذاً » .

فأمَّا « أَنْ » فإنّهَا تنصبُ الفعلَ مُظهرةً وَمُضمرةً[2] ، مثالُ نصبِهَا مظهرةً أن تكُونَ مبتدأةً في اللّفظِ ، كقولك : « أَنْ يَفْعَلَ زَيدٌ كـذَا أولَى بهِ وَأَحْرَى » ، أو تكونُ واقعةً موقِعَ مصدَرٍ يُبَاشِرُهُ العَاملُ فيهِ من غير تقدير وَاسطةٍ تعدّيهِ إليه كقولك : « أحبُّ أن يفعل زيدٌ كذَا ، وَأعجَبُ من أن يفعَلَ كَذَا »[3] ، ومن ذلك قول اللّه عزّ وجلّ ﴿ يُريدُ اللَّهُ أن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾[4] ، ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ[5] أن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾[6] .

وأَمَّا مِثالُ [نَصبِهَا][7] مُضمِرَةً فهو في موضعين :

أَحدُهُما : يَجوز إضمارُها فيه وَإظهَارُهَا جَوازاً مُتَكافِئاً ، وذلك أن تقَعَ معطُوفةً على مَصدَرٍ ، أو محمُولةً على تقدير حرفِ جرٍّ عَدَّى[8]

---

(١) تكملة .

(٢) وذلك لأنها أم نواصب الفعل المضارع . عن الجني الداني ٢١٧ .

(٣) انظر مغني اللبيب ٤١ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢ .

(٤) النساء : ٢٨ .

(٥) في النسخة « ويريد الله » خطأ .

(٦) النساء : ٢٧ .

(٧) إضافة مني .

(٨) في النسخة « عدّ » .

الفعلَ إليهَا ، كقولك في المعطوفةِ علَى المصدَرِ : « يُعجِبُني قِيامُ الأمِير وَأن يَخْطُبَ » ، وَإن شئتَ قُلتَ : « يُعْجِبُنِي قِيَامُ الأمير وَيَخْطُبَ » ، / ٨٦/ ب وَمِثْلُهُ قولُ الكلبيةِ[1] في زوجِهَا مُعَاوِيَةَ :

١٦ - لَلُبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَـرَّ عيـنِـي أَحَبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[2]
وَخِـرْقٌ من بني عمّي نَجِيبٌ أَحبُّ إليَّ مِـنْ عِلْجٍ عَنِيـفِ

وكقولك في المحمُولةِ علَى تقدير حرف الجرِّ « أَتلُومُني أَنْ أغضَبَ عَلَيْكَ » وإنْ شئتَ قُلتَ : « أتلُومُني أَغْضَبَ » ، غيرَ أنَّ الرّفعَ هَهُنَا أجوَدُ كمَا قَال الشّاعرُ :

١٧ - أَلَا أَيُّهذَا اللَّائِمي أحضُرَ الوغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[3]

---

(١) هي ميسون بنت بحدل (نحو ٨٠ هـ) بدوية تزوجها معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - فولدت له يزيد ، ثم سمعها تنشد أبياتاً منها هذان البيتان تفضل فيها حياة البادية فطلقها إثر ذلك . انظر الخزانة ٣/ ٥٩٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣ .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما في المصدرين السابقين ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/٦٥ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية ١٧٧ ، وانظر الكتاب ١/ ٤٢٦ ، والمقتضب ٢/ ٢٦ ، ومغني اللبيب ٣٥٢ ، والأصول في النحو ٢/ ١٥٥ ، والايضاح العضدي ٣١٢ ، والعيني ٤/ ٣٩٧ .
الشفوف : الثياب الرقيقة . الخرق : الكريم السخي .
النجيب : الكريم ، ويروي « نحيف » أي هزيل .
العلج : الصلب أو ذو اللحية . العنيف : الشديد ، ويروى « عليف » أي مسمن بالعلف ، ويروى أيضاً (غليف) بالغين المعجمة ، أن يغلف لحيته بالغالية . والشاهد فيه نصب « تقر » بإضمار « أن » ليعطف على « للبس » ، لأنه اسم ، و « تقر » فعل فلم يمكن عطفه عليه فحمل على إضمار « أن » ، لأن « أن » وما بعدها اسم فعطف اسماً على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً وهو « أحب » .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد .
وهو في جمهرة أشعار العرب ١/ ٤٣٨ ، والكتاب ١/ ٤٥٢ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٥ ، وسر صناعة الاعراب ١/ ٢٨٦ ، =

يُروَى « أحضُرُ » بالرّفع وبالنّصب .

وإذا وقعَ الفعلُ بعد لاَمِ الجرِّ[1] جَازَ إظهَارُ « أَنْ » وَإضْمَارُهَا جَوازاً متكافِئاً إذا كَانَ الكَلامُ إيجاباً نحو قولك : « جئتُ لِأُكْرِمَكَ » ، وإن شئتَ قُلتَ : « جِئتُ لِأَنْ أُكْرِمَكَ » ، ومثلُهُ قولُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ ﴾[2] . . . الآية .

فصل :

وأمّا الموضِعُ الآخرُ الّذِي لا يجُوزُ فيه إظهارُ «أَنْ» فَإِنَّهُ عَلَى خمسةِ أقسَامٍ :

/ ٨٧ أ / الأوَّلُ : أن يَقعَ الفعلُ بعدَ « حَتَّى » نحو قوله عزَّ وجَلَّ : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ ﴾[3] .

وَالقسْمُ الثّانِي : أَن يَقعَ الفعلُ بعد لاَمِ الجرِّ وَالنَّفْيِ[4] دُونَ الإِثْبَاتِ نحو قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾[5] .

والأعلم ١/ ٤٥٢ ، والعيني ٤/ ٤٠٢ والخزانة ١/ ٥٧ ، ويروى « الزاجري » بدل « اللائمي » والشاهد فيه « أحضر الوغى » وهذا الفعل يروى بروايتين ، الأولى برفع « أحضر » ، وهو رواية البصريين ، والثانية بنصب « أحضر » على أنه منصوب بأن المصدرية محذوفة ، وهي رواية شاذة عند البصريين جائزة عند الكوفيين ، وقد عقد ابن الأنباري لهذا الخلاف مسألة في كتابه الانصاف ٥٦٠ المسألة ٧٧ .

(١) وتسمى هذه اللام لام التعليل ، أو لام كي .

(٢) الفتح : ١ ، ٢ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) وتسمى هذه اللام لام الجحود ، لكونها عقيب النفي .

(٥) الأنفال : ٣٣ .

وَالثَّالِثُ : أَن يقعَ الفعلُ بعد « الوَاوِ » التي تكُونُ بمعنَى الْجَمْعِ(١) مجرَّدَةً من العطْفِ نحو قولك : « لَا تأكُلِ السّمكَ وَتشرَبَ اللَّبَنَ » ، ومثْلُهُ قولُ الشّاعر :

١٨ - لَا تَنْـهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذَا فَعلتَ عَـظِيمُ(٢)

الرَّابعُ : أَن يَقعَ الفعلُ بعد « أَوْ » الَّتي بمعنَى « إلَّا أَنْ » ، أَوْ « إِلَى أَنْ » نحو قولك : « لأشكُونَّكَ أو تَنْصِفَنِي » ، قالَ امرؤُ القيسِ(٣) :

١٩ - بَكَى صَاحِبِي لمَّا رَأَى الدّربَ دُونَهُ وَأَيقَنَ أنَّـا لَاحقَـانِ بقيصَـرَا(٤)

(١) وهي « واو » المعية ، ويسميها الكوفيون واو الصرف ، لأن الفعل الذي بعدها مصروف عن إعراب الفعل الذي قبلها وعن معناه أيضاً .
انظر الصفوة الصفية ٢٤٠ ، والإنصاف ٥٥٥ المسألة ٧٥ .

(٢) البيت من الكامل وينسب لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في مستدركات ديوانه ١٦٥ ، وينسب للمتوكل الليثي وهو في ديوانه ٨١ ، ٢٨٤ ، ونسبه سيبويه في الكتاب ١/ ٤٢٤ للأخطل وليس في ديوانه ، ونسبه الحاتمي إلى سابق البربري ، وينسب إلى الطرماح وإلى حسان . انظر : المقتضب ٢/٢٥ ، والعقد الفريد ٢/ ٣٣٥ ، والجمل ١٨٧ ، والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ ، والايضاح العضدي ٣١٤ ، وكتاب الاشارة إلى تحسين العبارة ٩٥ ، والعيني ٤/ ٣٩٣ ، والخزانة ٣/ ٦١٧ ، والشاهد فيه نصب « وتأتي » باضمار « أن » بعد واو المعية ، والتقدير : لا يكن منك نهي وإتيان ، ويرى الكسائي وأبو عمر الجرمي أن الفعل منصوب بالواو نفسها (انظر أبو عمر الجرمي ٢٤٨) .

(٣) انظر ديوانه ٦٥ ، ٦٦ (ت أبي الفضل) .

(٤) البيتان من الطويل ، قالهما امرؤ القيس لصاحبه عمرو بن قميئة اليشكري في أثناء سفرهما لبلاد الروم .
والشاهد قوله في البيت الثاني « أو نموت » حيث نصب الفعل « نموت » بأن مضمرة وجوباً بعد « أو » التي بمعنى « إلا أن نموت » والرفع جائز قال سيبويه ١/ ٤٢٧ بولاق : « ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول ، يعنى أو نحن ممن يموت » ، وعند الكوفيين الفعل منصوب بـ « أو » نفسها ، ووافقهم الجرمي من البصريين .
وهو في : معاني القرآن ٢/٧١ ، والمقتضب ٢/٢٧ ، والخصائص ١/٢٦٣ والاصول في =

فقلتُ لَـهُ : لا تبكِ عينُـكَ إنّمَا نُحَـاوِلُ ملكـاً أو نَمُـوتَ فَنُعـذَرَا

وَالقسمُ الخَامِسُ : أن يَقَع [الفعلُ][1] بعدَ « الفَاءِ » إذَا كَانَ جَواباً
/٨٧ ب لأحد ثَمانيَةِ أشياءَ ، وهِيَ « الدّعاءُ ، والأمرُ / والنّهيُ ، والاستفهامُ ،
[والنّفيُ][1] ، والتّحضيضُ ، والتّمنّي ، وَالْعَرْضُ » .

فأمَّا « الدّعاءُ » فنَحو قولِ القَائِل : « اللّهُمَّ اهْدِنِي فَأُطِيعَكَ، وَلَا تَضْلِلْنِي فَأَعْصِيَكَ » .

فَأَمّا « الأمرُ » فنحو[2] قولك : « أَكْرِمْني فَأُكْرِمَكَ » ، والنّهيُ نحو قَولِه عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾[3] ، وَالاستفهَامُ نحو قولك : « أينَ بيتُكَ فأزُورَكَ » ، والنَّفيُ نحو قولَك : « مَالَكَ عندِي دَينٌ فَأَقْضِيَكَ » .

والتَّحضيضُ نحو قولك : « هَلَّا أتيتَنا فَنُكْرِمَكَ » ، والتَّمنِّي نحو قولك : « لَيتَكَ عندَنَا فَنُحدِّثَكَ » وَالعرْضُ نحو قولك : « أَلَا تنزِلُ فَتُصِيبَ خَيراً »[4] .

= النحو ٢/ ١٦١ ، وابن يعيش ٢٢/٧ ، والخزانة ٣/ ٦٠٩ ، والجمل ١٨٦ ، ورصف المباني ١٣٣ ، والجني الداني ٢٣١ ، وأبو عمرو الجرمي ٢٤٨ .

(١) إضافة مني .

(٢) في النسخة « نحو » بدو فاء الربط ، والأولى ما أثبته .

(٣) طه : ٦١ .

(٤) راجع هذا الفصل في الإيضاح العضدي ٣١٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٦٠ فما بعدها ، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٥ فما بعدها .

فصل

وأمَّا الفعلُ المجزُومُ فَهُو كُلُّ فعلٍ دخَلَ عليه حَرفٌ من حرُوفِ الجزم ، وَهِيَ « لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلاَمُ الأمْرِ »وَ « لاَ » في النَّهْي ، وَ « إنْ » التي للشّرطِ أَوْ مَا وَقَع موقعَهَا حَسْبَ مَا نُبَيِّنُه بَعْدُ(١) .

مِثالُ ذلكَ كلِّه قولُك : « لَمْ يَقُمْ زَيدٌ ، ولَمّا يخرُجْ عَمروٌ ، وَلْيَذْهَبْ بَكْرٌ ، وَلاَ يركَبْ بِشرٌ » .

٨٨/أ فهذه الأحرُف/ تجزمُ فعلاً واحِداً ، وَأَمَّا حرفُ الشّرط فإنّه يجزمُ فعلين ، أحدُهُما شَرطٌ والآخرُ الجزاءُ ، ويقَالُ لَهُ : الجَوابُ أيضاً ، كقولك : « إنْ تُعْطِني أَشْكُرْ » إلَّا أن يَقَعَ في الجَوَابِ الفاءُ فيرتفعُ الفعلُ بعدَهَا كقولك : « إن تُعْطِني فَأَشْكُرُ »(٢) ، وَقَدْ أُوقعَتِ العَرَبُ موقعَ حرفِ الشّرطِ أسماءً وهي « ما ، وَمَهْمَا ، وَمَنْ ، وَأَيّ ، وَأَيْنَ ، وَحَيْثُمَا ، وَإِذْ مَا ، وَأَنَّى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ » .

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾(٣) وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ

---

(١) انظر : الأصول في النحو ٢/ ١٦٢ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٥ .

(٢) فموضع الفاء مع ما بعده جزم ؛ لأنه جواب الشرط ، ويدخل الفاء في كل موضع لا يقدر فيه على الجزم فعلاً كان ما بعده أو اسماً .

انظر : الايضاح العضدي ٣٢٠ ، والمقتصد ١١٠٠ .

(٣) فاطر : ٢ .

بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1] وَقَالَ ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ﴾[2] .

وَقَالَ : ﴿ أَيًّامَا تَدْعُو أَفَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[3] ، وَتَقُولُ : « أَيْنَ تَنْزِلْ أَنْزِلْ » ، وَ« أَيَّانَ تفعلْ أفعَلْ » ، وَ« أَنَّى تذهَبْ أذهَبْ »، وَ« مَتَى تَخرُجْ أخرُجْ » ، وَ« إذْ مَا تركَبْ أركَبْ » .

وَلَا يُجازَى بِـ « حَيْثُ » وَلَا بِـ « إذْ » حَتَّى يُضَافَ إلى كُلِّ وَاحدةٍ / منهما « مَا » كما مَثَّلنا[4] . /٨٨ ب

وَكلُّ شيءٍ كَانَ جوابُهُ بالفاءِ منصُوباً في الأمثلةِ الثّمانِيَةِ[5] المذكُورَةِ فإنَّ جَوَابَهُ بغير الفَآءِ يكُونُ مَجزُوماً إلَّا « النَّفْيَ » فَإنَّه لَا يصحُّ أن يكُونَ جَوابُهُ إلَّا بالفاءِ والنَّصْبِ[6]،وَقَد غَلِطَ في هَذَا المَوضِعِ أبُو القَاسِمِ الزّجاجيّ[7]فَزعَمَ أنّ جوابَ النّفي بغير الفَآءِ يكُونُ مَجزُوماً وليسَ كَمَا زَعمَ[8] .

---

(١) الأعراف : ١٣٢ .

(٢) الأعراف : ١٧٨ .

(٣) الاسراء : ١١٠ .

(٤) لم يمثل الصقلي ـ رحمه الله ـ لـ « حيثما » ، ومثاله : « حيثما تجلسْ أجلسْ » .
وانظر : الايضاح العضدي ٣٢١ ، والمقتصد ١١١٣ ، والأصول في النحو ٢/ ١٦٥ .

(٥) انظر ص ٨٢ فيما تقدم .

(٦) النصب على إضمار « أن » بعد الفاء ، أو بالفاء نفسها على مذهب الجرمي . (انظر إصلاح الخلل ٢٦٣) .

(٧) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، قرأ على الزجاج البصري ولزمه حتى نسب اليه ، وقرأ على غيره من علماء عصره ، توفي رحمه الله سنة ٣٤٠ هـ .
ترجمته في : نزهة الألباء ٢٢٤ ، ومعجم الأدباء ١/ ١٣٠ ، وابن خلكان ١/ ٤٩ ، وانباه الرواة ١/ ١٥٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٤١١ .

(٨) قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل ٢١٠ : « وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً كان بغير الفاء مجزوماً » .

وإذا جئتَ بعدَ جَوابِ الجزاءِ المجزُوم بفعل مَعطُوفٍ جَازَ فيه الجزمُ والرَّفعُ والنَّصبُ ، وَمثلُه مِنَ التّنزيلِ قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَعَلاَ : ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا في أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشاءُ ويُعَذِّبُ مَن يَشاءُ﴾[1] قرأَ حمزةُ[2] ، والكسائيُّ[3] ، وابنُ كَثِيرٍ[4] ، ونَافعٌ[5] ، وأَبو عَمروٍ[6] « فَيَغْفِرْ ، وَيُعذِّبْ » بجزمِهما[7] .

= وقال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩٢ : « وقول أبي القاسم : والجحد ، غلط ، لأنه انما جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لشبهه بالشرط وفعله . . وليس كذلك النفي » ، وكذلك قال البطليوسي في إصلاح الخلل ٢٦٣ .

(١) البقرة : ٢٨٤ .

(٢) هو حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة ، ولد سنة ثمانين وتوفي سنة ست وخمسين ومائة .
انظر : معرفة القراء الكبار ٩٣/١ ، وطبقات القراء ١/ ٢٦١ ، ولطائف الاشارات لفنون القراءات ٩٤/١ .

(٣) هو علي بن حمزة بن بهمن مولى بني أسد،أمام الكوفيين وأحد القراء السبعة المشهورين توفي سنة ١٨٩ هـ .
انظر أنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢ ، ونزهة الألباء ٦٧ .

(٤) هو أبو معبد عبد الله بن كثير المكي أمام أهل مكة في القراءة (٤٥ - ١٢٠ هـ) انظر : معرفة القراء الكبار ١/ ٧١ ، وطبقات القراء ١/ ٤٤٣ ، ولطائف الاشارات ١/ ٩٤ .

(٥) هو نافع بن عبد الله الليثي بالولاء (٧٠ - ١٦٩ هـ) أول القراء السبعة . انظر : معرفة القراء الكبار ٧٣/١ ، وطبقات القراء ٢/ ٣٣٠ .

(٦) ذكر السيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٢٣١ واحداً وعشرين قولاً في اسمه والأصح أنه زبان بن العلاء أحد القراء السبعة (١٥٤ هـ) .
انظر : طبقات القراء ١/ ٢٨٨ ، وابن خلكان ، ١/ ٣٨٦ ، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٨٣ .

(٧) قراءة الجزم فيهما على أنهما معطوفان على جواب الشرط « يحاسبكم » وقراءة الرفع فيهما على الاستئناف ، أي فهو يغفر ، ويعذب ، انظر : السبعة في القراءات ١٩٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٢٣ ، والتيسير ٨٥ ، وحجة القراءات ١٥٢ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٦٠ .

/٨٩أ/ وَقَرأَ ابنُ عَامرٍ[1] وَعاصِمٌ[2] برفعهمَا ، وَقرأَ ابنُ عَبّاسٍ[3] / بنصبِهِمَا[4] ، ومثلُه من الشّعرِ قولُ الأحوصِ[5] :

٢٠ ـ إن تُقبِلي نُقبِلْ وَنُنْزِلكُمْ مِنّا بِدَارِ السَّهْلِ والرُّحْبِ[6]
أو تُدْبِري تُدْبِرْ مَعيشَتُنَا وَتُصَدِّعِي مُتَلائِمَ الشَّعْبِ

ولمّا سمعَ هذَا الشّعرَ أبُو السّائبِ المخزُومِيُّ[7] قالَ : هَذَا هُوَ المحبُّ عَيناً ، لَا الّذي يقُولُ :

---

(١) هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي (١١٨ هـ) أمام أهل الشام في القراءة وأحد القراء السبعة .
انظر : معرفة القراء الكبار ٦٧/١ ، وطبقات القراء ٤٢٣/١ ، ولطائف الاشارات ٩٥/١ .

(٢) هو أبو بكر عاصم بن بهدلة أبي النجود الكوفي (ـ ١٢٧ هـ) شيخ الاقراء بالكوفة وأحد القراء السبعة .
انظر : معرفة القراء الكبار ٧٣/١ ، وطبقات القراء ١/ ٣٤٦ .

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم بحر التفسير وحبر الأمة (٨٦ هـ) .
انظر : طبقات القراء ١/ ٤٢٥ ، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٣٢ .

(٤) وذلك على اضمار « أن » فالفاء تعطف مصدراً على مصدر حملاً على معنى الأول .
انظر : مشكل اعراب القرآن ١/ ١٢١ ، وتفسير القرطبي ٣/ ٤٢٣ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٦٠ .

(٥) هو عبد الله بن محمد شاعر أموي اشتهر بالغزل . انظر : الأغاني ٢٢٤/٤ ، ومقدمة ديوانه .

(٦) البيتان من الطويل ، وقد وردا في النسخة هكذا « أن تقتلي نقتل . . . ، ونصد عن . . » وهو تصحيف ، والمثبت من الديوان ٨٤ ، والأغاني ٤/ ٢٦٤ ، وأمالي القالي ١/ ٧١ ، وذم الهوى لابن الجوزي ٢٣٩ ، وزهر الآداب ١٦٨/١ ، الشَّعب : الجمع والتفرق ، والاصلاح والافساد .

(٧) جاء في « زهر الآداب » للحصري ١/ ١٦٧ (ت البجاوي) : « وكان أبو السائب غزير الأدب ، كثير الطرب ، وله فكاهات مذكورة وأخبار مشهورة . . . ، واسم أبي السائب عبد الله وكان أشراف أهل المدينة يستظرفونه ويقدمونه لشرف منصبه وحلاوة ظرفه » .
وللمزيد من أخباره انظر : الورقة لابن الجراح ١٤ ، ٧٣ ، والموشى للوشاء ١٠٦ ، وأمالي المرتضى ١/ ٤١٢ .

٢١- وَكُنْتُ إِذَا حَبِيبٌ رَامَ صُرْمِي وَجَدْتُ لَدَيَّ مُنْفَسِحاً عَرِيضا(١)

اذهَبْ فَلاَ صَحبَكَ اللَّهُ وَلاَ سَلَّمَكَ !(٢) ، وَمِثْلُهُ قَولُ قطريّ :

٢٢- وَمَن لاَ يُعْتَبَطْ يَهْرَمْ وَيُسْأَمْ وَتُسْلِمْهُ المَنُونُ إِلَى انْقِطَاعِ(٣)

* * *

تَمّت المقدّمةُ بحمدِ اللَّهِ وَحُسنِ تَوفِيقه ، وَفيهَا لِمَنْ تَأَمَّلَهَا مَقْنَعٌ وَبَلَاغٌ ، وَالحمدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالمِينَ وَالصَّلاةُ والسّلامُ عَلَى سَيِّدنا مُحمدٍ وَآله أجمَعِينَ ، وَذلِكَ في سابع عشر من صفر من سنة ثمان . . . »(٤) .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو في الأغاني ٤/ ٢٢٤ ، وذم الهوى ٢٣٩ ، وأمالي القالي ١/ ٧١ ، وزهر الآداب ١٦٨/١ غير منسوب ، والصُرمُ : اسم للقطيعة. اللسان (صرم).

(٢) يعني قائل هذا البيت الأخير .

(٣) البيت من الوافر ، وهو في الحماسة ١/ ١٦١ برواية « يسأم ويهرم . . . وتفضى به الحياة » والاعتباط : هو أن الحي يموت من غير علة .

وانظر كذلك الأشباه والنظائر للخالديين ١/ ١١٦ ، وأمالي المرتضى ١/ ٦٣٧ ، والعيني ٥٢/٣ .

(٤) تاريخ النسخ غير واضح في النسخة ، وإن كان يظهر لي أنه قديم ، ويلي هذه المقدمة في المجموع كتاب تخريج القوافي لم يذكر مؤلفه ، وبالمقارنة مع كتاب الاقناع في العروض وتخريج القوافي لابن عباد تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين تبين أن الكتاب لابن عباد .

٧ ـ فهرس الموضوعات الاجمالي